

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية - علمية - متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



وزير شؤون الديوان الأميري
الشيخ حمد جابر العلي الصباح
استقبل وفد "المحاسبين"



"المحاسبين والمراجعين الكويتية" افضل جمعية مهنية في الكويت

ابشر .. مدعومك عندنا .. وزيادة

التكسية الخارجية - الأصباغ والحجر الجيري



الدعم الحكومي 1500 دك | بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الطابوق الأبيض



مقابل كل 10 م³
من الطابوق الأبيض

عنايت
بقيمة 20
دك



+

3 أكياس
مونة
لاصقة



الدعم الحكومي 1750 دك

بحد أقصى 100 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

الخلط الخرسانى الجاهز



الدعم الحكومي 8460 دك

بحد أقصى 450 م³

بالإضافة لدعم الصناعات: التكميلي بسعر المدعوم

بالإضافة للخصومات التالية

عند شرائك لأي منتج من منتجات الدعم السابقة



أنابيب وملحقات بلاستيكية PVC

15%

أنابيب وملحقات بولي بروبيلين PPR



30%

بلاكات الكهرباء

مادة الربط / لاصق بلاط / مادة إصلاح الخرسانة

الأصباغ الداخلية

البلاط المتداخل / حجر التسوير

الكراسي وأحواض الزراعة

منتجات الإضاءة LED



NATIONAL INDUSTRIES COMPANY



شركة الصناعات الوطنية

@national_industries

www.nicbm.com

1 844 555



صباح مبارك الجلاوي
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

افتتاحية العدد

« المحاسبين » .. مشاركات وأنشطة مهنية متميزة

واصلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، حضورها الفاعل والقوي في العديد من المؤتمرات المهنية الدولية والإقليمية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، حيث كان لتلك المشاركات تأثير كبير في التعرف على أحدث ما وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة

وقد تواجدت الجمعية في العديد من المؤتمرات منها : مؤتمر الاتحاد الدولي للمحاسبين "IFAC" الذي أقيمت فعالياته بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع هيئة المحاسبين والمراجعين السعودية ، بالإضافة لمشاركة الجمعية في مؤتمر لجنة الإفلاس السعودية «ايسار» في الفترة من 13 إلى 14 أكتوبر 2025 تحت شعار فرص استثمارية الأعمال وحلول تحقيق الاستدامة الاقتصادية ، كما شاركت الجمعية في المؤتمر الذي نظمه اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب بالعاصمة المصرية القاهرة.

وقد شهدت تلك المؤتمرات حضوراً قوياً لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالمشاركة وتبادل الخبرات ومناقشة سبل تعزيز التعاون والاستفادة في كل ما يتم طرحه خلال تلك الفعاليات ومحاولة ترجمة التوصيات الصادرة عنها في الواقع الاقتصادي الكويتي.

وجاء تكريم الجمعية على هامش ملتقى الكويت للاستدامة الثاني باعتبارها أفضل جمعية مهنية في الكويت نتيجة جهودها الكبيرة في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة منذ تأسيسها وحتى اليوم. ومن بين الموضوعات الحيوية التي قامت الجمعية بجهود كبيرة في نجاحها ما يتعلق بمعيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية الكويتية والذي نظمت الجمعية لجنة استماع علنية حوله في غرفة التجارة ، بحضور ومشاركة ما يقارب 100 ممثل من مؤسسات مالية وجمعيات خيرية.

كما شهد ملتقى التوظيف في مكاتب التدقيق المحاسبي الذي أقامته الجمعية في 24 سبتمبر الماضي حضور كبير من قبل الراغبين في العمل لدى مكاتب التدقيق المحاسبي ، والتعرف على ما تقدمه تلك المكاتب من خدمات محاسبية متنوعة للبنوك والشركات.

وتحرص جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على تقديم خدمات متنوعة لأعضاءها العاملين والمنتسبين وتزويدهم بكافة المعارف المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة من خلال برامج تدريبية مهنية ونوعية تلبي احتياجات العاملين في القطاعين العام والخاص.

المحتويات

6	وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي الصباح استقبل وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية	حصاد الجمعية
10	«المحاسبين» شاركت في «الايفاك» بالسعودية	حصاد الجمعية
22	حوكمة القطاع العام بين النظرية والتطبيق: قراءة في التجربة الكويتية	مقالات
28	صباح الجلاوي: «المحاسبين» دعمت المنظومة الاقتصادية	أنشطة الجمعية
30	«المحاسبين» نظمت جلسة علنية للمعيار الخيري	أنشطة الجمعية
36	قانون حماية الملكية الفكرية (الجزء الأول)	تشريعات وقوانين
44	برنامج أساسيات قانون الإفلاس الكويتي	برامج تدريبية
54	الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة في ضيافة عضوي الجمعية الأستاذ /عدنان الهزيم والأستاذ /علي الهزيم	مناسبات

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi

هيئة التحرير
The Board of Editors

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

د. فهد مطلق العازمي
Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al Hatlani

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي

Sabah Mubarak Al-Jalawi

رئيس مجلس الإدارة Chairman of the Board

علي بدر الوزان

Ali Bader Al-Wazan

نائب رئيس مجلس الإدارة Vice Chairman of the Board

فيصل عبدالمحسن الطبخ

Faisal Abdulmohsen Al-Tobaiekh

أمين السر General Secretary

د. فهد مطلق العازمي

Dr.Fahed Motlaq Al-Azmi

أمين الصندوق Treasurer

راشد عوض الهطلاني

Rashid Awad Al Hatlani

عضو مجلس الإدارة Board Member

ضاري علي الهاجري

Dhari Ali Al-Hajri

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله سليمان الكندري

Abdullah Sulaiman Al-Kandari

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبدالله مروان العيسى

Abdullah Marawan Al-Aisa

عضو مجلس الإدارة Board Member

عبد الوهاب مشاري الفارس

Abdullwahab Mishari Al-Faris

عضو مجلس الإدارة Board Member

AL-MOHASIBOON



kw_aaa



info@kwaaa.org



+965 22001002
+965 22001003



kw_aaa



www.kwaaa.org



+965 51700060

العدد (106)، أكتوبر، 2025، السنة الثانية والثلاثون

دورية - علمية - متخصصة

تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية - دولة الكويت

October, 2025 - No.(106)

A Specialized Scientific Periodical

Published By Kuwait Accountants & Auditors Association

> Correspondence:

< المراسلات :

Should be addressed to: The Editor - in-

Cheif Al-Mohasiboon, P.O. Box 22472

Safat - 13085 - State of kuwait, Cable:

Al-Murajaa - State of kuwait

Tel.: +965 22001002 / 22001003

E-mail: info@kwaaa.org

ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المحاسبون»

ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085

دولة الكويت

برقياً: المراجعة دولة الكويت

هاتف: +965 22001003 / 22001002

البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Advertisements:

< الإعلانات :

Agreements in this regard should be

made with the management of kuwaiti

Association of Accountants and Auditors

P.O. Box 22472 , safat-13085 State of kuwait,

Tel.: +965 22001002 / 22001003

E-mail: info@kwaaa.org

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085

دولة الكويت

برقياً: المراجعة - الكويت

هاتف: +965 22001003 / 22001002

البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

> Subscriptions:

< الاشتراكات :

Kuwait & GCC Countries:

- 2.5 K.D for KAAA Members.

- 5 K.D for Individuals.

- 8 K.D for Companies.

Arab Countries:

- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency
for Individuals.

Non Arab

- 80 \$ for Companies.

The Subscription fees Include Maile Charges,
& Requests Should be Addressed to the
Edotor - in- Cheif of Al Muhasiboon Magazine.

دولة الكويت ودول مجلس التعاون:

- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.

- 5 دنائير كويتية للأفراد.

- 8 دنائير كويتية للمؤسسات.

الدول العربية:

- 10 دنائير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.

- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.

الدول الأجنبية:

- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.

- قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات
باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المحاسبين.

> Price of one copy:

< سعر النسخة :

- 500 Filse for KAAA Members

- Kuwait And GCC countries one K.D or the
equivalent in local currency plus airmail
charges.

- Other countries:\$ 5 plus airmail charges.

- أعضاء الجمعية: 500 فلس

- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد
أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.

- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً
إليها أجور البريد.

المجلة غير ملزمة بإعادة أي مادة تلقاها للنشر والمقالات، والآراء المنشورة
في المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي الصباح استقبل وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



القضايا.

وأضاف أن الجمعية تستهدف تعزيز التثقيف بمهنة المحاسبة لدى العاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بالمهنة ودورها في مختلف القطاعات.

وتأتي تلك اللقاءات في إطار حرص الرئيس الفخري وأعضاء مجلس إدارة الجمعية على التواصل مع كافة الجهات المعنية بتطوير المهنة في الداخل والخارج والعمل على تقديم رؤية مهنية تلبى تطلعات العاملين في بيئة الأعمال من مختلف القطاعات.

كما أن الجمعية تقوم بالمشاركة في كافة الفعاليات المهنية، داخل وخارج الكويت، للتعرف على التطورات المهنية عالمياً وإقليمياً ومحلياً والتعاون مع الجهات المهنية الدولية للارتقاء بالمهنة ومزاومها.

استقبل معالي وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ حمد جابر العلي الصباح وفد جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حيث ترأس وفد الجمعية الرئيس الفخري للجمعية يوسف صالح العثمان ورئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

وقدم أعضاء الوفد درع اليوبيل الذهبي للجمعية بمناسبة مرور أكثر من 50 عاماً على تأسيسها وكذلك الموسوعة الاقتصادية وعدد من الأعداد المختلفة لمجلة «المحاسبون»

وخلال اللقاء تناول رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي، دور الجمعية وما تقدمه من خدمات مهنية لأعضائها ومزاوملي المهنة في مختلف القطاعات منذ التأسيس وحتى اليوم، بالإضافة للدور الذي يقوم به المراكز التابعة لها من دور مهم ومتزايد في تطوير المهنة.

كما أشار إلى أن الجمعية حريصة على تقديم الدعم والمشورة في العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المواطنين، وتقديم الرؤى الفنية لمتخذي القرار حيال تلك



- شغل منصب سفير الكويت لدى السعودية ما بين فبراير 2007 ونوفمبر 2011.
- تولى بين عامي 2003 و2006 منصب مدير مكتب سمو ولي العهد بدرجة وكيل وزارة.
- تولى بين عامي 1998 و2001 منصب وكيل وزارة مساعد لشؤون التجهيز الخارجي بوزارة الدفاع ورئيس هيئة مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع.
- عمل بين عامي 1993 و1997 في سفارة الكويت لدى إيطاليا.
- عمل بين عامي 1991 و1993 في مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.
- عمل بين عامي 1989 و1991 باحثاً سياسياً في مكتب وزير الداخلية.

السيرة الذاتية للشيخ حمد جابر العلي الصباح

- صدر مرسوم أميري بتعيين الشيخ حمد جابر العلي الصباح وزيراً لشؤون الديوان الأميري بدرجة وزير، اعتباراً من 1 سبتمبر 2025.
- حاصل على البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت عام 1989.
- تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في الحكومة التي شكلها سمو الشيخ صباح الخالد في ديسمبر عام 2020، وكذلك في الحكومة التي تشكلت في مارس عام 2021 وفي ديسمبر من العام نفسه.
- تولى منصب وزير الإعلام ما بين نوفمبر 2011 وفبراير 2012.



خلال فعاليات ملتقى الكويت لحلول الاستدامة في نسخته الثانية «المحاسبين» أفضل جمعية مهنية في الكويت



للجمعية ، متمنياً للعاملين في مجال الاستدامة كل التوفيق والسداد وكذلك لمسؤولي الهيئة العامة للشباب والرياضة والجامعة العربية المفتوحة بمزيد من النجاحات في أعمالها .

وبين العثمان أن اختيار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كأفضل جمعية مهنية في الكويت لم يأت من فراغ وإنما جاء بسبب التميز المهني للجمعية على مدى أكثر من 50 عاماً ، حيث يتزامن هذا التكريم مع احتفالية الجمعية بيوبيلها الذهبي قبل فترة ، كما أن الجمعية لها أهداف وأغراض تصب جميعها في خدمة المجتمع .

وأشار إلى أن هذا التكريم يعكس الأهمية المهنية الكبيرة للجمعية وتاريخها ، متمنياً أن يكون تكريم الجمعية يكون نبزاً للعاملين في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لتقديم الأفضل والأمثل في مسيرتها المهنية .

خدمة المجتمع

وبدوره ، أشار رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن التكريم كأفضل جمعية مهنية في الكويت يعكس أهداف الجمعية ونظامها الأساسي في خدمة المحاسبة والمراجعة وخريجي المحاسبة ومنتسبي المهنة وأضاف أن الجمعية أطلقت أكاديمية المحاسبين لتأهيل خريجي المحاسبة وكذلك مركز الاعتماد المهني والتصنيف ومركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس ومركز

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فعاليات ملتقى الكويت للاستدامة الثاني الذي أقيمت فعالياته في 8 أكتوبر 2025 بمقر المكتبة الوطنية بحضور قيادات الهيئة العامة للشباب والرياضة والجامعة العربية المفتوحة .

وقد تم اختيار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كأفضل جمعية مهنية على مستوى دولة الكويت .

وتسلم درع التكريم الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يوسف صالح العثمان ورئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي

50 عاماً

وحضر الملتقى الرئيس الفخري لرئيس مجلس إدارة الجمعية يوسف صالح العثمان ورئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي ، حيث أشار الرئيس الفخري في كلمة افتتاحية له في الملتقى ، أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تأسست عام 1973 ، لها أهداف وأغراض تصب جميعها في مصلحة المجتمع وتحقيق الحماية المجتمعية .

وأضاف العثمان أن النظام الأساسي للجمعية يشرح جميع الأهداف والأغراض لها ، مضيفاً أن الجمعية لا تكتب تاريخاً لها وإنما التاريخ هو من يكتب عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، مشيراً إلى أن تكريم الجمعية باعتبارها الجمعية الأفضل في التميز المؤسسي المهني في الكويت هو أكبر تكريم



يوسف العثمان :

- التكريم يواكب
احتفالية الجمعية
بمرور أكثر من 50
عاماً على تأسيسها
- الجمعية تستهدف
تنظيم العديد من
المبادرات المستقبلية
التي تخدم كافة فئات
المجتمع
صباح الجلاوي :

- النظام الأساسي
للجمعية يركز على
خدمة المجتمع وتعزيز
المهنة
- تكريم الجمعية هو
تكريم لكافة الجمعيات
المهنية العاملة في
الكويت لتحقيق رؤية
2035

د. فهد الجافور :

- الجمعية مستمرة في
تقديم مسيرة مهنية
متميزة تلبي تطلعات
بيئة الأعمال

جهود متواصلة

ومن جانبه ، أوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور أن الجمعية حصلت على جائزة الإبداع المستدام من قبل ملتقى الكويت لحلول الاستدامة والتكريم من الهيئة العامة للشباب وأيضاً الجامعة العربية المفتوحة كأفضل جمعية مهنية في الكويت.

وبين أن التكريم يعكس جهود الجمعية الكبيرة والمتواصلة في خدمة المهنة ومنتسبيها، كما أن هذا التكريم سيكون دافعاً للجمعية نحو بذل المزيد من الجهود لخدمة المهنة.

الشركات المهنية وهي من المراكز التي تعزز دور مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت.

وأضاف يعكس التكريم - كذلك- الجهود الحديثة التي قامت به الجمعية، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، والتي كان لها الأثر الكبير في تعزيز وتطوير دور المهنة والارتقاء بها، من أجل تعظيم دورها في بيئة الأعمال، والاسهام في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035، تحت قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه- وولي عهده الأمين سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح- حفظه الله ورعاه - وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح- حفظه الله.



تحت شعار: التحول والابتكار: أولويات عالمية وحلول إقليمية «المحاسبين» شاركت في «الأيفاك» بالسعودية



أهمها: التحول الرقمي في التقارير المؤسسية ودور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير المهنة.

الشفافية والاستدامة

وأضاف الجلاوي قائلاً: استعرض المؤتمر دور المنظمات المهنية في تعزيز الشفافية وبناء القدرات وتعزيز إدارة المالية العامة السليمة، مع التركيز على أهمية الشراكات المؤسسية والاتصال المبني على الأدلة.

كما تناول المؤتمر أهمية ودور التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على مهنة المحاسبة وكيفية التكيف مع هذه المتغيرات لضمان الشفافية والمساءلة.

وسط حضور كبير لخبراء المحاسبة والمراجعة من مختلف أنحاء العالم، شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في منتدى الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC الذي أقيم فعالياته بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحاسبين في الفترة من 30 سبتمبر وحتى 2 أكتوبر 2025 بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية، تحت شعار «قيادة التحول والابتكار: أولويات عالمية وحلول إقليمية».

وحول مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر، أوضح رئيس وفد الجمعية ورئيس مجلس الإدارة صباح مبارك الجلاوي، أن المؤتمر يعد فرصة كبيرة لتبادل الخبرات والرؤى في مجال المحاسبة والاطلاع على أحدث الحلول الرقمية في مجال المحاسبة، مضيفاً أن الملتقى سلط الضوء على عدة موضوعات



تطوير التعليم المهني

الدولية، كما أنها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تبنت كامل معايير الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وقد اختتمت فعاليات المؤتمر بإعلان المملكة العربية السعودية مبادرة إنشاء «مركز المعرفة للمحاسبة والمراجعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ليكون منصة إقليمية للتعاون وتبادل الخبرات ودعم الابتكار في المهنة. وسيعمل المركز بالشراكة مع الهيئات المهنية والتنظيمية على ترجمة المعايير الدولية، وبناء القدرات المهنية، وإعداد أبحاث لصنّاع القرار، وإتاحة محتوى تدريبي متقدم عبر منصة رقمية.

وأضاف الجلاوي، من بين الموضوعات الهامة التي تناولها المؤتمر تطوير التعليم وتنوع مكان العمل، حيث تم التطرق لكيفية تحديث مسارات التعليم المهني وخلق بيئات عمل أكثر شمولية وتعريف مسارات التطوير المهني والقيادي لجذب والاحتفاظ بالمواهب.

وبين أن المؤتمر تناول كذلك الاستدامة والحوكمة في القطاع العام، حيث تم مناقشة التقارير المالية العامة بما في ذلك أهمية ترجمة الإرشادات المتعلقة بالاستدامة إلى اللغة العربية وتوفير الدعم اللازم لتنفيذها.

80 خبيراً

وأشار الجلاوي إلى أن المؤتمر تناول -أيضاً- تطوير المنظمات المهنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تم عقد جلسة إقليمية شارك فيها 80 خبيراً من الهيئات المهنية من بينها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وتم خلال الجلسة استكشاف دور المنظمات المهنية في تعزيز مهنة المحاسبة والمراجعة.

جدير بالذكر، أن استضافة السعودية لهذا الحدث الكبير، تعكس مكانة القطاع المحاسبي السعودي والتزامه بالمعايير

صباح الجلاوي:

- 800 خبيراً حول العالم ناقشوا تطوير المهنة ودور التحول الرقمي والابتكار
- المنتدى ناقش دور الذكاء الاصطناعي في تطوير المهنة واستكشاف دور الهيئات المهنية
- فرصة كبيرة لتبادل الخبرات مع المتحدثين والحضور من مختلف دول العالم

برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري وتنظيم اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب «المحاسبين» شاركت في فعاليات المؤتمر المهني الدولي الثاني عشر حول التحول الرقمي في القاهرة



أهمية كبيرة

وبهذه المناسبة ، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن المشاركة تعكس الأهمية الكبيرة التي توليها مهنة المحاسبة والمراجعة بالتحول الرقمي والدور الكبير الذي يقوم به في مجال تطور المهنة. وأشار إلى أن تواجد الجمعية في مثل هذه الفعاليات يمكنها من الاطلاع على الخبرات في مجال الاستدامة المالية والشفافية والحوكمة وهي موضوعات تشهد تطورات كبيرة ومتلاحقة من حيث المحتوى النظري والتطبيقات العملية.

في إطار حرصها المتواصل على المشاركة في المؤتمرات المهنية الإقليمية والدولية ، شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر المهني الدولي الثاني عشر بعنوان التحول الرقمي والاستدامة والشفافية المالية والتنمية الاقتصادية. وقد انطلقت فعاليات المؤتمر في 28 سبتمبر 2025 ، برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي وبتنظيم اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب. كما شارك في المؤتمر قيادات وخبراء من الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والبنك الدولي وهيئات محاسبية دولية.



وقال إن هناك الكثير من البرامج والتطبيقات العملية التي ساهمت - ولا تزال - في تعزيز وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في العديد من المجالات.



وبين الجلاوي أن المؤتمر شهد حضوراً دولياً ومشاركة واسعة من خبراء المهنة من منظمات ومؤسسات مهنية عالمية وإقليمية ودول أخرى.



وشدد الجلاوي على أهمية تبادل الخبرات المهنية لما تسهم به في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة محلياً ، وهو الأمر الذي تحرص الجمعية على تطبيقه منذ التأسيس وحتى الآن، باعتباره ركيزة أساسية في استراتيجية عملها.

وأوضح أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تحرص في برامجها ودوراتها التدريبية وورش العمل التي تقيمها على تناول دور التحول الرقمي في مهنة المحاسبة والمراجعة ، مع التطرق لأهميته في العديد من القطاعات الاقتصادية والوفّر المالي الكبير الذي يتم تحقيقه في هذا المجال.



صباح الجلاوي ناقش تعزيز ودعم التعاون مع الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين



التقى رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتي صباح مبارك الجلاوي بالرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين لي وايت، على هامش فعاليات المؤتمر الثاني عشر لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب الذي أقيمت فعالياته تحت عنوان: الاستدامة والحوكمة وشفافية البيانات المالية والتحول الرقمي - الاستدامة - الشفافية المالية : نحو تنمية اقتصادية»، والذي انطلقت فعالياته في 28 سبتمبر 2025 في العاصمة المصرية القاهرة، برعاية معالي رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي.

والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. والاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية والاستدامة الرقمية.

وشهد المؤتمر مشاركة أكثر من 300 شخصية قيادية من مختلف القطاعات المالية والمصرفية والتأمينية والإدارية، إضافة إلى كبار التنفيذيين في العالم العربي، ورؤساء وممثلي المنظمات المهنية العربية، وكبار المسؤولين من الهيئات الرقابية والتنظيمية في جمهورية مصر العربية، مثل: البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، الجهاز المركزي للمحاسبات، مصلحة الضرائب المصرية، هيئة الرقابة الإدارية والمعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة.

صباح الجلاوي؛

- مشاركة الجمعية في تلك المؤتمرات الدولية
- يعزز الخبرات ويدعم قدرات الأعضاء
- تواجد الجمعية في فعاليات الاتحاد الدولي للمحاسبين باعتبارها شريك وعضو رئيسي بالاتحاد
- مشاركة أكثر من 300 شخصية قيادية من مختلف القطاعات المالية والمصرفية والتأمينية والإدارية
- دور ريادي لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في دعم مهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز الشفافية المالية والاستدامة في العالم العربي

وقد ناقش الجلاوي ووايت سبل تعزيز ودعم التعاون بين الجانبين ، حيث أن الجمعية عضو وشريك رئيسي مع الاتحاد الدولي للمحاسبين في العديد من الفعاليات.

وقد أقيمت فعاليات المؤتمر في إطار الدور الريادي لاتحاد المحاسبين والمراجعين العرب في دعم مهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز الشفافية المالية والاستدامة في العالم العربي

وأقيم المؤتمر برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، والمستشار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وبمشاركة واسعة من منظمات دولية وإقليمية، في مقدمتها: الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، الاتحاد الإفريقي للمحاسبين (PAFA)، الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة لدول البحر المتوسط (FCM)، الهيئة الأوروبية للمحاسبة (Accountancy Europe)، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). ومعهد المدققين الداخليين (IIA - أمريكا وممثلون عن البنك الدولي (World Bank)، إضافة إلى حضور ممثلين من منظمات مهنية عربية ودولية أخرى معنية بالاستدامة والشفافية.

وقد حيث أكد الدكتور جواد غانم الشهيلي، رئيس اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، أن المؤتمر المهني الدولي الثاني عشر المزمع عقده في القاهرة يمثل منصة مهنية دولية كبرى تجمع قادة الفكر والخبراء وصناع القرار في مهنة المحاسبة والمراجعة، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز دور المهنة في دعم الاستدامة والتحول الرقمي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030

وقد تناول المؤتمر جملة من المحاور الحيوية أبرزها: دور المحاسبين في دعم الاستدامة، تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، معايير التدقيق الدولية، تقارير الاستدامة، التحول الرقمي والاستدامة، مخاطر الاستدامة والتدقيق. والتعاون الدولي لتعزيز الاستدامة

أقيمت فعالياته في لبنان بمشاركة نخبة من المنظمات الدولية «المحاسبين» شاركت في مؤتمر الشمول المالي



بينها : تسليط الضوء على دور الشمول المالي في بناء اقتصاد مستدام وعادل، لافتاً أنه تم تناول هذا الدور من خلال جلسات تخصصية وورش عمل جمعت ممثلين عن حكومات وهيئات مهنية ومؤسسات مالية دولية.

وبين الطبخ أن تلك المشاركة تأتي في إطار التزام الجمعية بمتابعة التطورات في مهنة التدقيق والحوكمة والاقتصاد المستدام وسعيها الدائم لتطوير كفاءة مدققي الحسابات وبما يتماشى مع المعايير والممارسات الدولية.

وبين الطبخ أن جمعية المحاسبين والمراجعين تؤكد حضورها بشكل مستمر في كافة المؤتمرات الدولية والإقليمية والذي يعكس حرصها على تمثيل الكويت مهنيًا وتعزيز الشراكات مع الاتحادات الإقليمية والدولية ، بما يسهم في النهوض بالمهنة وترسيخ التكامل المهني على مستوى المنطقة.

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في المؤتمر المهني الدولي الثاني والعشرين، الذي عُقد في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من 30 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2025، تحت عنوان: "الشمول المالي من أجل اقتصاد مستدام".

ونظّم المؤتمر نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وبمشاركة نخبة من المنظمات الدولية والهيئات المهنية المتخصصة.

ومثل الجمعية في المؤتمر أمين السر وعضو مجلس الإدارة فيصل عبد المحسن الطبخ ، الذي أكد على أهمية المشاركة في الفعاليات المهنية الدولية، لما له من أثر في تعزيز موقع مهنة المحاسبة والتدقيق في الكويت وتوسيع آفاق التعاون مع الهيئات الدولية.

وبين الطبخ أن المؤتمر سلط الضوء على عدة أهداف من



- فيصل الطبخ : تسليط الضوء على دور الشمول المالي في بناء اقتصاد مستدام وعادل
- التزام الجمعية بمتابعة التطورات في مهنة التدقيق والحوكمة والاقتصاد المستدام عالمياً
- الجمعية حريصة على الحضور بشكل مستمر في كافة المؤتمرات الدولية والإقليمية النهوض بالمهنة وترسيخ التكامل المهني والعمل على تعزيز دور الجمعية
- إيلي عبود : توصيات المؤتمر سيتم رفعها لصانعي القرار في الحكومة اللبنانية
- جون بوكو : دعم الشركات في مجال الزراعة مهم للغاية لتحقيق مفهوم الاستدامة

وبين الطبخ أن هذه المشاركة تأتي انسجاماً مع استراتيجية الجمعية الهادفة إلى الانفتاح على التجارب الدولية، وبناء شراكات مهنية مثمرة تساهم في تطوير مهنة المحاسبة في الكويت ودول المنطقة.

من جهته ، شدد نقيب خبراء المحاسبة المجازين ايلي عبود على أن ما تم تحقيقه من أهداف مرجوة ومرسومة من خلال ما تم عرضه ضمن الوثائقي حول النقابة هو ليس وليد الصدفة، بل كان نتاج هذه الرؤية الثاقبة والعمل الدؤوب لأكثر من عام.

وأشار الى أن التوصيات التي ستصدر عن فعاليات هذا المؤتمر على المستويين الكلي والجزئي سيتم رفعها إلى صناع القرار في حكومة لبنان.

وبدوره ، أوضح رئيس الإتحاد الدولي للمحاسبين جون بوكو أن دعم الشركات في مجال الزراعة مهم للغاية، لأن الاستدامة صعبة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، داعياً إلى التركيز على التغييرات في الاستدامة من منظور بيئي أو من منظور الغاز لتشمل مجموعة واسعة من العوامل، لافتاً إلى أهمية بناء المرونة مع هذه الشركات من خلال مساعدتها على اتخاذ القرارات التي تكون جيدة للشركاء، للموظفين وللمجتمع ككل.

أقيمت فعالياته خلال الفترة من 13 إلى 14 أكتوبر 2025 "المحاسبين" شاركت في مؤتمر "ايسار" بالسعودية



- تعاون سبل التعاون بين الجمعية و"ايسار"
ووحدة الإفلاس الإماراتية
- التواجد في المؤتمرات الدولية والاقليمية
لتعزيز التعاون والاستفادة من الخبرات

اجتمع رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي مع الأمين العام للجنة الإفلاس "ايسار" عبد الله بن سعد آل مغيرة ، حيث تم مناقشة إبرام عقد تعاون بين "ايسار" والجمعية ممثلة في مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس.



تطرق الجانبان لكيفية تعزيز سبل التعاون وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وأكد رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي أن المشاركة تأتي في إطار حرص الجمعية على تفعيل سبل التعاون في مجالات التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس والاستفادة من الخبرات الموجودة في تلك المجالات،

مضيفاً أن تلك المشاركات من شأنها تعزيز التعاون بين مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع للجمعية مع الجهات المعنية المماثلة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وجاء الاجتماع على هامش مشاركة الجمعية في المؤتمر الذي تنظمه "ايسار" يومي 13 و14 أكتوبر 2025 في المملكة العربية السعودية بعنوان: "فرص استثمارية الأعمال وحلول تحقيق الاستدامة الاقتصادية".

وضم وفد الجمعية المشارك في فعاليات المؤتمر رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح مبارك الجلاوي وأمين السري في مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس هيفاء الظفيري.

و"ايسار" هي جهة حكومية مستقلة تسهم في زيادة الثقة بإجراءات الإفلاس عن طريق بناء قدرات العاملين في مجال الإفلاس ورفع كفاءة وفعالية الإجراءات وتعزيز شفافيتها.

كما اجتمع وفد جمعية المشارك في المؤتمر مع رئيس وحدة الإفلاس في دولة الإمارات العربية المتحدة فاطمة المطوع، حيث ناقش الجانبان طرق التعامل مع قانون الإفلاس الجديد ومدى فاعليته في كل من الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما

"المحاسبين" شاركت في منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول الإصلاح في مجال الإفلاس



كما شاركت الجمعية ضمن فعاليات اليوم الثاني من المنتدى، حيث تطرقت الحلقة النقاشية حول قانون الإفلاس في الكويت وأهميته المتزايدة في بيئة الأعمال. وقد التقى وفد الجمعية علي هامش المؤتمر مع مدير الإدارة القانونية في وزارة التجارة القطرية والدكتور عبد الله الشويش من لجنة الإفلاس "ايسار" في المملكة العربية السعودية.



شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فعاليات منتدى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، حول الإصلاح في مجال الإفلاس، والذي اقيم تحت عنوان "حفظ القيمة من خلال إعادة الهيكلة والخروج الفعال: أفضل الممارسات والسياسات المبتكرة في مجال الإعسار"، يومي 3 و 4 نوفمبر 2025، بالعاصمة القطرية الدوحة بتنظيم من وزارة التجارة والصناعة القطرية، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة INSOL International.

وأوضح رئيس مجلس ادارة الجمعية السيد/ صباح مبارك الجلاوي، أن المشاركة في المنتدى تعكس الاهتمام الكبير والمتزايد الذي توليه الجمعية بقضايا الإفلاس وتبادل الخبرات والتعرف على رؤية الدول تجاه هذا النوع من القضايا. وضم وفد الجمعية رئيس مجلس الإدارة السيد صباح مبارك الجلاوي ورئيس قطاع الإفلاس في مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس بدر عبد اللطيف الفارسي.

من خلال مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع لها "المحاسبين" تحصد أول حكم في إعادة هيكلة الشركات



صباح الجلاوي

- إنقاذ الشركات المتعثرة والحفاظ على أموال المساهمين هدف رئيسي لمركز الخبرة والإفلاس
- المركز يستهدف خلق توعية مجتمعية عبر التواصل مع الجهات المعنية بقضايا الإفلاس وتنظيم برامج تدريبية

المحاسبية والضريبة والإفلاس برؤية شاملة ومتكاملة لحلول إنقاذ الشركات وفقاً لما نص عليه قانون الإفلاس الجديد والذي يستهدف وضع تلك الشركات على طريق العمل الاقتصادي مرة أخرى.

ولفت أن من بين أهداف المركز - أيضاً- العمل على خلق الوظائف أمام خريجي الجامعات والمعاهد في مجالات الإفلاس وإعادة الهيكلة، الأمر الذي يعزز تواجد العنصر الوطني في هذا القطاع الحيوي.

وقال: أن مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، من بين أهم المبادرات التي قامت الجمعية بتنفيذها، حيث يستهدف تقديم رؤية متكاملة تجمع بين المعرفة العميقة والخبرة المتخصصة لتعزيز الوعي القانوني والثقافة المالية.

جدير بالذكر، أن المركز من خلال برامجه ودوراته التدريبية يهدف إلى إعداد جيل من المحكمين والخبراء الذين يتمتعون بفهم دقيق لمبادئ الحوكمة وأساليب التحكيم وأصول الخبرة المحاسبية، الإفلاس والضرائب، مرتكزين على قواعد علمية ومنهجية تدريبية تعزز المهارات التحليلية والنقدية.

سعيًا منها للحفاظ على تعزيز بيئة الأعمال وحماية أموال الشركات والمساهمين، قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، حصل مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس على أول حكم في مجال إعادة هيكلة الشركات.

وبهذه المناسبة، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أن مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس، التابع للجمعية، استقبل العديد من طلبات الشركات لإعادة الهيكلة، مضيفاً أنه دراسة تلك الطلبات بعناية وتم إعداد خطط لإعادة هيكلة بعض تلك الشركات، وبعدها تم الاجتماع مع الدائنين، وقد تمت الموافقة عليها من قبل قاضي دائرة الإفلاس.

وأضاف الجلاوي أن مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس يعد بمثابة مركز إنقاذ للشركات من خلال رسم خطط إعادة الهيكلة لها، وإعادتها للعمل مرة أخرى، بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق المساهمين في تلك الشركات والتي تمثل نقطة رئيسية وهامة في خطط إعادة الهيكلة وذلك وفق ما نصت عليه مواد قانون الإفلاس الجديد.

واستدرك الجلاوي قائلاً: يتمتع مركز التحكيم والخبرة

حوكمة القطاع العام بين النظرية والتطبيق: قراءة في التجربة الكويتية



بقلم: أحمد مشاري الفارس
رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية الأسبق
رئيس مجلس أمناء مركز الشركات
المهنية



المقدمة:

مناقشة أبرز الجهود الإصلاحية القائمة، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة في التجربة الكويتية.

أولاً: الإطار النظري لحوكمة القطاع العام:

عند النظر إلى مفهوم الحوكمة في القطاع العام، نجد أنه لا يقتصر على مجموعة من القواعد الإدارية أو الاسترشادية، بل يشمل رؤية متكاملة لإدارة السلطة والموارد بما يضمن العدالة والكفاءة والشفافية. وقد طورت المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجموعة من المبادئ التي أصبحت مرجعاً عالمياً في هذا السياق.

تشمل هذه المبادئ الشفافية باعتبارها المدخل الرئيسي لتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، حيث يؤدي الإفصاح عن القرارات المالية والإدارية إلى تمكين المواطنين والبرلمان من ممارسة الرقابة. وتأتي المساءلة والمحاسبة في المرتبة الثانية، بحيث يُخضع الموظفون والمسؤولون العامون لمساءلة واضحة عن أدائهم، سواء أمام الجهات الرقابية أو أمام المواطنين. كما يُعد سيادة القانون ركناً أساسياً، إذ يضمن تطبيق القوانين

أصبحت الحوكمة في العقود الأخيرة إحدى أهم القضايا التي تستأثر باهتمام الحكومات والباحثين وصانعي القرار، ليس فقط في سياق الشركات الخاصة، بل وبصورة أعمق في القطاع العام الذي يدير المال العام ويشكل حجر الأساس في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد انتقل مفهوم الحوكمة إلى القطاع العام كرد فعل على التحديات المتنامية المرتبطة بالشفافية والمساءلة، وبحثاً عن أدوات قادرة على ضمان إدارة رشيدة للموارد وتحقيق تنمية مستدامة.

في دولة الكويت، يزداد حضور هذا الموضوع تعقيداً نظراً لطبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط، وبحكم الدور المركزي للدولة في التشغيل وتقديم الخدمات العامة، ما يجعل الحديث عن الحوكمة أمراً ضرورياً لفهم أوجه القوة والقصور في النظام الإداري. وعلى الرغم من وجود أطر دستورية وقانونية متقدمة نسبياً، فإن التطبيق لا يخلو من ثغرات تؤثر في كفاءة الأداء العام.

يهدف هذا المقال إلى استعراض الإطار النظري لمفهوم الحوكمة، وتحليل الأطر المؤسسية والقانونية في دولة الكويت، والكشف عن الفجوة بين النظرية والتطبيق، ثم



ومن خلال هذا التعدد النظري، يتضح أن حوكمة القطاع العام ليست وصفة جاهزة، بل إطار مرن يتكيف مع السياق الوطني لكل دولة.

ثانياً: حوكمة القطاع العام في دولة الكويت "الإطار المؤسسي والتنظيمي"

تستند الحوكمة في دولة الكويت إلى دستور عام 1962 الذي يعد من أكثر الدساتير العربية تقدماً. فقد نصت المادة (50) على مبدأ الفصل بين السلطات، فيما أكدت المادة (151) على مسؤولية الحكومة عن وضع الحسابات الختامية للدولة وعرضها على ديوان المحاسبة. كما منح الدستور مجلس الأمة صلاحيات رقابية واسعة، ما يعكس حرص المشرع الدستوري على ضمان المساءلة في إدارة الشأن العام.

وعلى المستوى المؤسسي، يُعد ديوان المحاسبة الجهاز الرقابي الأهم، إذ يقوم بمتابعة الإنفاق العام وإصدار تقارير دورية تكشف أوجه الهدر والتجاوزات. إلى جانبه، برزت هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) التي تأسست عام 2016 كخطوة لتعزيز النزاهة وترسيخ ثقافة الشفافية، وهي مكلفة بمتابعة قضايا تضارب المصالح والتصريح عن الذمة المالية للمسؤولين المشمولين في القانون. كما توجد أجهزة تفتيش

بعدالة ويحد من الاستثناءات التي قد تفتح المجال للفساد والمحسوبية.

أما الكفاءة والفعالية فتشير إلى إدارة الموارد العامة بما يحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة، وهو ما يبرز في تحسين جودة الخدمات الحكومية. ولا يقل أهمية عن ذلك مبدأ العدالة والمساواة الذي يضمن وصول الخدمات إلى جميع الفئات الاجتماعية دون تمييز. وأخيراً، تؤكد الأدبيات الحديثة على أهمية المشاركة المجتمعية في صنع السياسات العامة، بوصفها وسيلة لتوسيع القاعدة القانونية وتعزيز الرضا المواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن النظريات الإدارية تناولت الحوكمة من زوايا متعددة. ف«المدخل الوظيفي» ينظر إليها باعتبارها مجموعة آليات لضبط العلاقة بين مختلف مؤسسات الدولة، بينما يركز «مدخل الإدارة العامة» على استلهاً أساليب القطاع الخاص في إدارة الخدمات العامة مثل القياس الكمي للأداء وربط الحوافز بالنتائج. أما «مقاربة الحوكمة العالمية» فتؤكد على الترابط بين المستويات الوطنية والدولية في تطبيق معايير الشفافية والمساءلة، خصوصاً مع تزايد التزامات الدول باتفاقيات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مواجهة الفساد أو التجاوزات. أما الاقتصاد الريعي، فيجعل الدولة الممول والمشغل الرئيسي، وهو ما يقلل من الضغوط التنافسية التي عادة ما تحفز على تحسين الأداء وتطبيق معايير الحوكمة.

رابعاً: جهود إصلاحية وتجارب واعدة:

رغم الفجوة المشار إليها، فإن دولة الكويت حققت خطوات ملموسة نحو تعزيز الحوكمة. من أبرزها التحول الرقمي للخدمات الحكومية الذي سمح للمواطنين بإنجاز معاملات عبر المنصات الإلكترونية مثل منصة «سهل»، ما أسهم في تقليص التعاملات الورقية وتقليل فرص الفساد الإداري.

كما أن إنشاء هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) كان تحولاً مهماً، حيث عملت على نشر ثقافة الإفصاح وتلقي إقرارات الذمة المالية من المسؤولين، وأصدرت تقارير دورية ساعدت في رفع الوعي المجتمعي بقضايا النزاهة.

إلى جانب ذلك، يواصل ديوان المحاسبة أداء دور بارز في كشف أوجه القصور، إذ تتداول تقاريره في وسائل الإعلام وتثير نقاشات برلمانية واسعة، مما يعكس درجة من الشفافية المجتمعية. أما مجلس الأمة، يظل أداة رقابية فعالة عبر مناقشة الحسابات الختامية للدولة.

وعلى المستوى الدولي، انضمت الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والتمت بتقارير المراجعة الدورية، ما ساعدها على الاستفادة من الخبرات الدولية وتبني معايير مقارنة. هذه الجهود لا تحو الفجوات القائمة، لكنها تشير إلى إرادة إصلاحية متنامية يمكن البناء عليها لتطوير منظومة الحوكمة المؤسسية بشكل أكثر شمولية.

خامساً: توصيات لتعزيز حوكمة القطاع العام في الكويت:

لكي تتحول الحوكمة من إطار نظري إلى ممارسة عملية، تحتاج دولة الكويت إلى تبني مجموعة من الإصلاحات المتكاملة.

أولها تعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية مثل ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، وذلك عبر ضمان آليات تعيين شفافة وموضوعية، ومنحها صلاحيات أوسع في التحقيق والمتابعة.

كما أن ترسيخ ثقافة الشفافية يتطلب نشر البيانات

ورقابة داخل الوزارات، فضلاً عن دور القضاء الإداري في الفصل في النزاعات المرتبطة بقرارات السلطة التنفيذية.

أما على الصعيد التشريعي، فقد أقرت الكويت قوانين داعمة مثل قانون حق الاطلاع على المعلومات، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون المناقصات العامة الذي يسعى إلى تنظيم المشتريات الحكومية وفق أسس تنافسية عادلة. وإلى جانب ذلك، تسعى الدولة من خلال رؤية الكويت 2035 إلى تحديث الإدارة العامة وتعزيز التحول الرقمي كوسيلة لرفع مستوى الكفاءة والشفافية.

هذه المنظومة، على تنوعها، تشكل أساساً نظرياً متيناً للحوكمة المؤسسية، غير أن التجربة العملية تكشف عن ثغرات تحد من فاعليتها.

ثالثاً: الفجوة بين النظرية والتطبيق:

رغم الإطار الدستوري والتشريعي المتقدم، فإن الواقع العملي في الكويت يشير إلى وجود فجوة واضحة بين المبادئ النظرية للحوكمة وتطبيقها. فعلى صعيد الشفافية، لا يزال الإفصاح عن المعلومات محدوداً، إذ يواجه المواطن والباحث عن المعلومة صعوبة في الوصول إلى البيانات الحكومية بشكل سلس، ما يحد من إمكانية الرقابة الشعبية والإعلامية.

كما أن البيروقراطية تظل سمة بارزة للجهاز الإداري، حيث تتسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة في إهدار الوقت وتعطيل الخدمات، وهو ما أشار إليه مراراً ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية. وتنعكس هذه الإشكالية على ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حيث تسجل الدولة مراكز متوسطة تعكس الحاجة إلى تعزيز آليات النزاهة.

ويُضاف إلى ذلك أن المساءلة السياسية لا تتحقق دوماً بشكل فعال، إذ غالباً ما تتأثر علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية بالاعتبارات السياسية والشخصية آنذاك، ما يضعف قدرة مجلس الأمة على متابعة السياسات العامة بموضوعية. كما أن الارتباط بين الأداء الوظيفي والترقيات أو البقاء في المناصب لا يزال ضعيفاً، حيث يغيب التقويم الموضوعي القائم على مؤشرات الأداء.

من جهة أخرى، تظل المؤسسات الرقابية تعاني من قيود في استقلاليتها العملية، ما قد يحد من فاعليتها في



الخاتمة:

تشير التجربة الكويتية إلى أن الحوكمة في القطاع العام ليست مجرد شعارات أو نصوص دستورية، بل عملية معقدة تتطلب توازناً بين الإرادة الحكومية، والقدرات المؤسسية، والثقافة المجتمعية. وعلى الرغم من وجود فجوة واضحة بين المبادئ النظرية والتطبيق، فإن الجهود الإصلاحية القائمة - خصوصاً في مجال التحول الرقمي وتعزيز النزاهة - توفر قاعدة يمكن البناء عليها لتطوير منظومة أكثر كفاءة وشفافية.

إن ترسيخ الحوكمة المؤسسية في الكويت لن يتحقق إلا عبر مسار طويل من الإصلاحات المتدرجة، يقوم على تعزيز استقلال المؤسسات الرقابية، وتطوير نظم الإفصاح والمساءلة، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني. وإذا ما تحققت هذه العناصر، فإن دولة الكويت ستكون في موقع أفضل لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة وتحقيق أهداف رؤيتها التنموية، بما يعزز ثقة المواطن في الدولة ويرسخ دعائم الإدارة الرشيدة.

الحكومية بشكل دوري على منصات مفتوحة، مع تطوير قانون حق الاطلاع على المعلومات وتفعيله بصرامة. ويجب أن يترافق ذلك مع دعم منظمات المجتمع المدني من أهمها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية، كأطراف رئيسة في منظومة الرقابة المجتمعية.

أما على مستوى الإدارة، فمن الضروري تبسيط الإجراءات البيروقراطية عبر استكمال التحول الرقمي وتطوير نظام موحد لإدارة الأداء في القطاع العام، بحيث يتم تقييم الموظفين على أساس مؤشرات موضوعية ترتبط بالكفاءة والإنجاز.

كذلك، يتعين تطوير منظومة تضارب المصالح عبر إلزام المسؤولين الحكوميين بالإفصاح الدوري، وربط ذلك بعقوبات نافذة في حالة الإخفاء أو التلاعب. وفي السياق ذاته، من المهم تعزيز دور القضاء الإداري كضامن لسيادة القانون وحماية الحقوق من أي تجاوزات.

ومن التوصيات المهمة أيضاً إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تقديم بعض الخدمات العامة وفق أطر واضحة للحوكمة، ما يخفف العبء عن الدولة ويعزز الكفاءة عبر المنافسة. وأخيراً، ينبغي مواءمة هذه الإصلاحات مع رؤية الكويت 2035 بحيث تشكل الحوكمة المؤسسية إحدى الركائز الأساسية للتنمية المستدامة.

الذكاء الاصطناعي والعنصر البشري في المنشآت التجارية



بقلم/ نواف الغانم



زيادة الكفاءة:

يتولى الذكاء الاصطناعي المهام التي تستهلك وقتاً كبيراً مثل إدخال البيانات، وجدولة المواعيد، والفرز الأولي للسير الذاتية، ما يخفف بدوره العبء عن فرق الموارد البشرية.

- اتخاذ القرارات بشكل دقيق: بفضل التحليلات المبنية على البيانات، يستطيع مسؤولو الموارد البشرية اتخاذ قرارات بشكل دقيق وأكثر وعياً فيما يتعلق بالتوظيف، وتقييم الأداء، وتخطيط احتياجات القوى العاملة.

- تقليل الأخطاء: أتمتة المهام المتكررة، خصوصاً في إدارة البيانات والرواتب، تقلل من احتمالات الخطأ البشري وتضمن دقة أعلى.

- تسريع عملية التوظيف: تساعد أدوات الذكاء الاصطناعي على تسريع خطوات البحث عن الكفاءات البشرية، وفرز المرشحين، وجدولة المقابلات، ما يمكن فرق الموارد البشرية من الوصول إلى أفضل المرشحين بسرعة أكبر.

- تقليل معدل الاستقالات: تساعد التحليلات التنبؤية على رصد المؤشرات المبكرة لاحتمالية مغادرة بعض الموظفين، ما يتيح لفريق الموارد البشرية التدخل في الوقت المناسب ووضع خطط فعّالة للحفاظ على الكفاءات داخل المؤسسة.

يشهد العالم ثورة في مجال الذكاء الاصطناعي غيرت طبيعة الأعمال داخل المنشآت التجارية. ومع سعي المؤسسات لخفض التكاليف وزيادة الأرباح، أصبح الاعتماد على الأنظمة الذكية وسيلة فعالة لتقليل النفقات المرتبطة بالعنصر البشري.

لكن يبقى السؤال: هل يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحل محل الإنسان تماماً؟

ومن وجهة نظري، لا يمكن ذلك، لأن الذكاء الاصطناعي - رغم قدرته على التحليل واتخاذ القرار - يفتقر إلى البعد الإنساني والإدراك الاجتماعي الذي يميز التفاعل البشري ويؤثر على سلوك المستهلك وربحية المنشآت.

ولذلك، أصبح من الضروري أن يطور العاملون مهاراتهم التقنية ويتعاملوا مع الذكاء الاصطناعي كأداة مكملّة لا بديلة، فالمستقبل الحقيقي للأعمال يقوم على تكامل الإنسان والآلة لا على منافستهما.

ويوفر استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد البشرية العديد من الفوائد، إذ يمكنهم من العمل بكفاءة أكبر والتركيز على المهام التي تتطلب تدخلاً بشرياً حقيقياً. إليك بعض من تلك الفوائد الأساسية:



وفيما يلي أبرز ملامح هذا التحول:

التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الذكية: أصبح الاعتماد على البيانات والتحليلات بديلاً عن الحدس والتجربة فقط، مما أدى إلى قرارات أكثر دقة وفعالية.

تحسين عملية التوظيف: ساعد الذكاء الاصطناعي الموارد البشرية على فرز السير الذاتية واختيار المرشحين الأنسب بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

التنبؤ بالمشكلات قبل وقوعها: من خلال التحليلات التنبؤية، يمكن التعرف على مؤشرات الاستقالة أو انخفاض الأداء والتدخل مبكراً.

تخصيص خطط التطوير: يمكن تصميم برامج تدريب وتطوير مخصصة لكل موظف بناءً على مهاراته واحتياجاته الفردية.

تجنب التحيز أو المحاباة: باستخدام الذكاء الاصطناعي، يمكن للمؤسسات تقليل التحيز في عمليات التوظيف والترقيات، وضمان فرص متكافئة لجميع المرشحين والموظفين.

زيادة الإنتاجية: يتيح الذكاء الاصطناعي لمختصي الموارد البشرية التركيز على مهام أكثر استراتيجية تسهم في نمو المنظمة من خلال تولي المهام الروتينية.

تطوير برامج تدريب وتطوير المهارات: عند التخلص من المهام اليدوية المتكررة، يصبح لدى فرق الموارد البشرية وقت كافٍ للتركيز على تطوير الموظفين، وتعزيز بيئة العمل، وتنفيذ مبادرات تدعم رؤية وأهداف المؤسسة.

تخصيص التعلم والتطوير: يستطيع الذكاء الاصطناعي تحديد الفجوات في المهارات وتقديم تجارب تعليمية مخصصة ليتمكن الموظفون على تطوير أنفسهم باستمرار.

توظيف الأشخاص بطريقة صحيحة: تُمكن التحليلات المبكرة فرق الموارد البشرية من التنبؤ باحتياجات التوظيف المستقبلية بدقة، وتوظيف الأشخاص بشكل أكثر فعالية كل حسب مهاراته وتخطيط أفضل للكوادر البشرية.

كما أن الذكاء الاصطناعي لم يعد في الموارد البشرية مجرد أداة تقنية، بل أصبح ركيزة أساسية لتطوير بيئة العمل، وتحقيق التوازن بين أهداف المؤسسة واحتياجات الأفراد. فبدلاً من الاعتماد على الأساليب التقليدية في التوظيف والتقييم والمتابعة، أصبحت فرق الموارد البشرية تعتمد على تقنيات ذكية لتحسين الكفاءة وتعزيز تجربة الموظف. هذا التغيير لم يكن تقنياً فقط، بل أعاد تعريف دور الموارد البشرية بالكامل.

خلال مؤتمر "الصمود المالي والاقتصادي... قيادة النمو في عصر التحديات" صباح الجلاوي: «المحاسبين» دعمت المنظومة الاقتصادية



الدخلاء عليها، ومركز الشركات المهنية الذي يمثل نقلة نوعية في مجال التدقيق المحاسبي. وأضاف أن الجمعية قدمت على مدى السنوات الماضية مقترحات جوهرية دعمت المنظومة الاقتصادية والتشريعية في الكويت، من أبرزها مقترحات على قانوني الشركات التجارية والإفلاس، والمساهمة في صياغة قانون مزاوله مهنة مراقبة الحسابات الصادر عام 2019، فضلاً عن تأسيس معيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية لتعزيز الشفافية في القطاع الخيري.

الهيكل الاقتصادي

من جانبه، أكد الأستاذ المشارك في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت د. رياض الفرس، في محاضرته «الاستراتيجيات الاقتصادية ودورها في استقرار الحكومات والشركات»، أن السياسات الاقتصادية لا يمكن أن تكون واحدة لجميع الدول أو

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن انعقاد مؤتمر «الصمود المالي والاقتصادي: قيادة النمو في عصر التحديات» الذي أقيمت فعالياته في الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2025، أن المؤتمر يأتي في وقت يواجه فيه العالم تحديات اقتصادية متسارعة تستدعي وضع حلول عملية وإجراءات احترازية قادرة على امتصاص الأزمات الطارئة وحماية مستقبل الأجيال القادمة.

وقال الجلاوي في كلمته الافتتاحية إن جمعية المحاسبين منذ تأسيسها عام 1973، لعبت دوراً محورياً في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتعزيز الصمود الاقتصادي عبر تأسيس مؤسسات متخصصة، من بينها أكاديمية المحاسبين لتأهيل الكوادر الوطنية، ومركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبية والإفلاس لحل النزاعات التجارية وتعزيز بيئة الأعمال، إلى جانب مركز الاعتماد المهني لضبط معايير المهنة ومنع



البناء وتحويل الدروس المستفادة إلى ممارسات مؤسسية طويلة الأجل. وأكد الحمادي أن مثل هذه اللقاءات تمثل منصة فاعلة لتبادل الخبرات وتعزيز قدرات الكفاءات الوطنية، بما يسهم في تمكينها من التعامل مع التحديات المالية والاقتصادية بكفاءة ومرونة، مشيراً إلى أهمية تطوير الأدوات الخاصة بإدارة الأزمات، ومواكبة المتغيرات العالمية.

الحالات، مشدداً على ضرورة تشخيص كل وضع اقتصادي على حدة واعتماد السياسات الملائمة له.

وأشار إلى أن الاعتماد على التوصيات الجاهزة من بعض المنظمات الدولية دون مراعاة خصوصية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية قاد إلى أزمات خانقة وأعباء ديون ثقيلة، داعياً إلى إشراك مختلف الأطراف ذات المصلحة في صياغة وتنفيذ السياسات، والتنسيق الجماعي مع الدول المجاورة والشركاء التجاريين لتعزيز فرص النجاح والحد من تأثير جماعات الضغط.

ولفت إلى أن السياسات الاقتصادية رغم فوائدها لا تخلو من سلبيات، أبرزها التضخم الناتج عن التوسع، والبطالة الناتجة عن الانكماش، وزيادة الدين العام، فضلاً عن مخاطر الدخول في حروب تجارية بسبب الإجراءات الحمائية.

إدارة الأزمات

وقد شاركت الجامعة العربية المفتوحة في الكويت ممثلة بمديرتها د. صلاح الحمادي، في مؤتمر «الصمود المالي والاقتصادي»، في ورشة عمل بعنوان «إدارة الأزمات المالية - من الاستجابة السريعة إلى التعافي المستدام»، استعرض خلالها أربعة محاور رئيسية شملت تشخيص الأزمات المالية والاستعداد لها عبر رصد مؤشرات الإنذار المبكر وبناء فرق متخصصة وخطط طوارئ مالية، واستراتيجيات الاستجابة الفعالة من خلال إدارة السيولة وإعادة هيكلة الالتزامات والتواصل مع أصحاب المصلحة.

كما تضمنت الورشة تطبيقات عملية وتمارين تفاعلية تحاكي الأزمات وتساعد على اتخاذ القرارات تحت الضغط، وصولاً إلى التعافي المستدام وبناء المرونة عبر استراتيجيات إعادة

صباح الجلاوي؛

- الاسهام في وضع حلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتقديمها لمتخذي القرار
- للجمعية دور بارز في وضع التشريعات والقوانين التي أسهمت في تحقيق النمو والاستدامة

د. تركي الشمري؛

- المرونة المالية سلاح المؤسسات في مواجهة الأزمات الاقتصادية

د. رياض الفرس؛

- عدم مراعاة الهياكل الاقتصادية للدول النامية قاد لأزمات خانقة

في سابقة مهنية عالمية وبحضور عدد كبير من ممثلي الجهات والجمعيات الخيرية في الكويت «المحاسبين» نظمت جلسة علنية للمعيار الخيري



لدورها المهم والمستمر في تقديم الرؤى والأفكار حيال القضايا المجتمعية ولدورها البناء في مجال المسؤولية الاجتماعية. ولفت الجافور يأتي طرح المعيار في توقيت مهم للغاية، لتعزيز الضبط المالي للقطاع الخيري من أهمية قصوى وركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وترسيخ الأمن الاجتماعي في الدول الإسلامية.

وتابع وعلى الرغم من الأهمية الاستراتيجية الكبرى لهذا القطاع المالي المتنامي بمؤسساته الحكومية والأهلية، إلا أنه لم يحظ بالعناية اللازمة ضمن إصدارات معايير المحاسبة الدولية الأمر الذي بات يُشكّل مسؤولية مهنية ووطنية ودينية ملحة على المتخصصين في المحاسبة المالية بالدول الإسلامية.

وأشار الجافور الى أن قيام الجمعية بإطلاق مشروعها الوطني حول تطوير معيار المحاسبة للمنظمات الخيرية الكويتية يُعد سابقة مهنية في مسيرة عمل الجمعية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا، كونه يتوافق مع الأصول الشرعية والقانونية والمحاسبية.

ولفت إلى أن المشروع يهدف لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في بيان كيفية الإفصاح المحاسبي الأمثل عن العمليات المالية للمنظمات الخيرية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يحقق الشفافية داخل القطاع الخيري في الكويت.

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية جلسة استماع علنية لمعيار المحاسبة المالية الجديد للمنظمات الخيرية الكويتية الذي أطلقته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في سابقة مهنية عالمية، بحضور عدد كبير من ممثلي الجمعيات الخيرية والمكاتب المحاسبية والمختصين في الشأن المالي، وذلك لبحث الملاحظات والمقترحات المتعلقة بتطبيق المعيار الجديد.

وأكد المشاركون في الجلسة العلنية التي عقدت في غرفة تجارة وصناعة الكويت في 15 أكتوبر 2025، أهمية مشروع «المعيار المحاسبي» في تعزيز الشفافية والامتثال الشرعي، وضمان ضبط العمل المالي في مؤسسات القطاع الخيري بما يتماشى مع القواعد المحاسبية والأصول الشرعية والقانونية.

ملاحظات قيمة

وقال عضو مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور فهد الجافور، نيابة عن رئيس مجلس إدارة الجمعية صباح الجلاوي، «نتمنى أن نخرج بملاحظات قيمة حول معيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية الكويتية، من أجل تعميم الاستفادة بهذا المعيار الذي نأمل أن يكون نقلة نوعية في عمل القطاع الخيري الكويتي».

وأضاف الجلاوي أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تبنت إطلاق معيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية الكويتية،



ركيزة أساسية

على أعمال منظمات القطاع الخيري من حيث مصادر أموالها وكيفية صرفها أو توظيفها.

حاجة جمهور المانحين والمستفيدين للتحقق من جودة الأداء المالي للمنظمات الخيرية التي يتعاملون معها مما يعزز المصداقية والشفافية بأعمالها ومنظمتها الإنسانية.

وأشار الخليفي إلى أن جلسة الاستماع لها فوائد عدة من حيث طرح الأفكار والاستماع لرؤى الحضور حول المعيار وكيفية المشاركة فيه ومواءمته بشكل عملي لتحديات وتطلعات قطاع العمل الخيري الكويتي.

الإفصاح المحاسبي

وبدوره قال رئيس مجلس الخبراء في منظمة الزكاة العالمية الدكتور صلاح الدين عامر، يهدف هذا المعيار إلى بيان كيفية الإفصاح المحاسبي الأمثل عن العمليات المالية للمنظمات الخيرية التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يحقق الإيضاح والقابلية للفهم لدى قارئ البيانات المالية وعموم المستفيدين منها، سواء من داخل القطاع الخيري، أو من قبل السلطة الرقابية أو عموم المتعاملين معه.

ولفت عامر إلى أن الأهمية المهنية تكمن في حاجة المنظمات الخيرية إلى أساس مرجعي معياري يكفل لها جودة الامتثال الشرعي والقانوني وضبط الإفصاح المحاسبي عن عملياتها أمام الجمهور، مما يعزز شفافيتها ويحميها من المخاطر داخلياً وخارجياً. وحاجة الجهات الرقابية إلى وسيلة مرجعية محايدة للرقابة على أعمال منظمات القطاع الخيري من حيث مصادر أموالها وكيفية صرفها أو توظيفها، وحاجة جمهور المانحين والمستفيدين للتحقق من جودة الأداء المالي للمنظمات الخيرية التي يتعاملون معها، مما يعزز المصداقية والثقة (الشفافية) بأعمالها ووظيفتها الإنسانية.

ومن جهته قال رئيس منظمة الزكاة العالمية الدكتور رياض الخليفي، تمثل المنظمات الخيرية في المجتمعات الإسلامية ركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وترسيخ الأمن الاجتماعي في الدول الإسلامية.

وأضاف أنه في سابقة مهنية عالمية قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بإطلاق مشروعها الوطني في شأن تطوير «معيار المحاسبة للمنظمات الخيرية الكويتية»، وهو معيار محاسبي متوافق مع الأصول الشرعية والقانونية والمحاسبية، مشيراً إلى أن الكويت تقدم نموذجاً محاسبياً فريداً للعالم الإسلامي.

وبين أن المعيار يهدف إلى تحقيق هدف أصلي وهو بيان كيفية الإفصاح المحاسبي الأمثل عن العمليات المالية للمنظمات الخيرية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يحقق الإيضاح والقابلية للفهم لدى قارئ البيانات المالية وعموم المستفيدين منها، سواء من داخل القطاع الخيري أو من قبل السلطة الرقابية أو عموم المتعاملين معه.

وأضاف الخليفي قائلاً: هناك أهداف تبعية تتمثل في: بيان ماهية الأموال الخيرية وماهية المنظمة الخيرية وعقد الوكالة الخيرية.

ولفت الخليفي إلى أن هناك أهمية مهنية للمعيار تتمثل في:

حاجة المنظمات الخيرية إلى أساس مرجعي معياري يكفل لها جودة الامتثال الشرعي والقانوني وضبط الإفصاح المحاسبي عن عملياتها أمام الجمهور مما يعزز شفافيتها ويحميها من المخاطر داخلياً وخارجياً.

حاجة الجهات الرقابية إلى وسيلة مرجعية محايدة للرقابة

بمشاركة مكاتب التدقيق المحاسبي .. ووسط حضور كبير وتفاعل لافت «المحاسبين» نظمت ملتقى التوظيف في مكاتب التدقيق



نشر الوعي

وبدوره، أوضح أمين سر الجمعية فيصل الطيخ، أن الهدف من ملتقى التوظيف في مكاتب مراقبي الحسابات، نشر الوعي لدى خريجي الجامعات تخصص المحاسبة بوجود كبرى مكاتب تدقيق الحسابات في الملتقى. وأوضح أن الملتقى يحقق هدفين: الأول يتعلق بالعمل على تقديم كفاءات في مجال المحاسبة لمكاتب مراقبي الحسابات، والثاني نشر الوعي والتثقيف لدى خريجي الجامعات والزائرين للمعرض من كافة التخصصات. ولفت إلى أن هذا التوجه يخفف العبء على الدولة ويشجع الكوادر الوطنية للالتحاق بالعمل في القطاع الخاص.

اكتساب المهارات

ومن جانبه، اعتبر رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية المنظمة للملتقى، الدكتور محمد العصفور، أن تدقيق الحسابات من

شهد مقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، انطلاق فعاليات ملتقى التوظيف في مكاتب تدقيق الحسابات في 24 سبتمبر 2025، وسط حضور كبير وتفاعل لافت.

وجاء الملتقى بتنظيم من اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية، حيث أشار الرئيس الفخري للجمعية يوسف العثمان، إلى أن الملتقى باكورة أعمال الجمعية في مجال توظيف الخريجين من تخصص المحاسبة، وهو مبادرة جيدة من قبل مكاتب تدقيق الحسابات لعرض الوظائف لديهم وهم أعضاء في الجمعية.

وأوضح أن الملتقى فرصة لمكاتب التدقيق وكذلك لخريجي الجامعات للالتقاء بشكل مباشر والتعرف على الفرص المتاحة لدى المكاتب والتقدم للعمل بها من قبل خريجي الجامعات.



- يوسف العثمان:

- اباكورة أعمال الجمعية لتوظيف خريجي المحاسبة

فيصل الطبخ

- تم تناول أهم البرامج والدورات التدريبية المهنية التي تقدمها المحاسبين لمزاولي المهنة

محمد العصفور:

- الملتقى بداية لسلسلة أنشطة مقبلة

فهد الجافور:

- مكاتب التدقيق حريصة على تطوير المهنة

المهن المهمة والحيوية لبيئة الأعمال وأسواق المال. والملتقى فرصة للمهتمين في قطاع تدقيق الحسابات في الكويت من طلبة وخريجي تخصص المحاسبة للتعرف أكثر على هذا القطاع بالتواصل المباشر مع مكاتب تدقيق حسابات رائدة والتعرف على المهارات المطلوبة للعمل فيه وكيفية اكتسابها، وكذلك التقديم على الوظائف المتاحة لدى هذه المكاتب.

ويبين أن الملتقى كان فرصة كذلك لمكاتب تدقيق الحسابات، لبيان أهمية المهنة والتعريف بأنشطتهم، وكذلك اختيار الكفاءات من المتقدمين للالتحاق بالعمل لديهم.

فرص وظيفة

ومن جهته، قال عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الدكتور فهد الجافور، إن الملتقى من بين المبادرات المهمة التي تنظمها الجمعية من أجل نشر الوعي والتثقيف بمهنة تدقيق الحسابات، والعمل على توفير فرص وظيفية أمام خريجي الجامعات تخصص المحاسبة.

وأضاف أن الملتقى فرصة وبإدارة طيبة لعدد من مكاتب مراقبي الحسابات للمشاركة، والذي يعكس حرصهم الكبير على دعم المهنة وخريجي الجامعات بتخصص المحاسبة.



الكويت تستضيف لأول مرة الحدث العلمي الأضخم على مستوى الشرق الأوسط "المحاسبين" تنظم المنتدى الاقليمي الدولي الأول لأبحاث المحاسبة 28 مارس المقبل



**القطان: المنتدى منصة أكاديمية عالمية
تعزز مكانة الكويت عالميا**

موضوعات متعددة وبدوره، أوضح القائم على تنظيم المؤتمر الدكتور أحمد القطان أنه تم اختيار جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كمنظم للحدث من بين 10 دول تقدمت لاستضافة الحدث وفازت به دولة الكويت، في حين تتولى مجلة JIAR مسؤولية التنظيم الأكاديمي.

وبين أن المنتدى سيناقش موضوعات متعددة منها: الممارسات المالية والمحاسبية في الكويت، التدقيق والحوكمة المؤسسية، التشريعات والأنظمة المؤثرة في مخرجات المحاسبة، التقارير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أثر المعايير المحاسبية الدولية على الممارسات المحلية والدراسات المقارنة بين الكويت. وأشار إلى أن آخر موعد لتقديم الأبحاث للجنة المنظمة في 31 يناير 2026.

منصة أكاديمية

وأكد القطان، أن المؤتمر يشكل منصة أكاديمية دولية لتعزيز مكانة الكويت في المشهد البحثي العالمي، وإبراز دورها الريادي في دعم الدراسات المحاسبية وتوفير فرصة للباحثين للتواصل مع خبراء دوليين وتبادل الرؤى والتجارب.



**الجلالوي: الجمعية حريصة على متابعة
أبحاث المحاسبة عالميا للاستفادة بها**

في حدث علمي بارز تحتضنه الكويت لأول مرة ويعد الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط، تنظم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، المنتدى الإقليمي الدولي الأول لأبحاث المحاسبة والذي تقام فعالياته على أرض الكويت في 28 مارس 2026.

أبحاث عالمية

وفي هذا السياق، أوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية صباح مبارك الجلاوي أن تنظيم الجمعية لهذا المنتدى الذي يقام برعاية مجلة Journal of International Accounting Research التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA يأتي في إطار الاهتمام الكبير الذي توليه الجمعية بتطوير علم المحاسبة والمراجعة والعمل على متابعة كل ما هو جديد في مجال الأبحاث العالمية التي تخص مهنة المحاسبة والمراجعة والاستفادة منها.

وأوضح أن المنتدى يهدف لتسليط الضوء على الأبحاث ذات الجودة العالية التي تتناول ممارسات المحاسبة والحوكمة في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى الدراسات المقارنة الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الناشئة.

في إطار تفعيل المشورة والتعاون مع الهيئات العاملة في القطاع الخيري "المحاسبين" استقبلت الهيئة الإسلامية العالمية



بدأ الاجتماع بعرض السياسات المحاسبية المطبقة لدى الهيئة الخيرية خلال الخمس سنوات الماضية.

وخلال الاجتماع ، أكد رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد / صباح مبارك الجلاوي أهمية التعاون مع الهيئة الإسلامية الخيرية العالمية بشأن تطبيق معيار المحاسبة للمنظمات الخيرية الكويتية.

وقد أبدى الدكتور رياض الخليفي مجموعة من الملاحظات الفنية على السياسات المحاسبية للهيئة والتي تم عرضها خلال الاجتماع من قبل مدير عام الهيئة ، حيث شملت ملاحظات شرعية وقانونية ومحاسبية ، موصياً بضرورة مراجعة وتطوير تلك السياسات.

في إطار تفعيل المشورة والتعاون بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والهيئات العاملة في القطاع الخيري الكويتي استقبلت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وفداً من الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية في مقر الجمعية مساء يوم الأحد الموافق 19 أكتوبر 2025.

وقد حضر الاجتماع كل من : رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد/ صباح مبارك الجلاوي وأمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور ورئيس لجنة معيار المحاسبة المالية للمنظمات الخيرية الدكتور رياض منصور الخليفي.

وضم وفد الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية كل من : المدير العام المهندس بدر السميط ونائب المدير العام للاتصال المؤسسي الأستاذ إبراهيم خالد البدر والمدير المالي الأستاذ أحمد مصطفى عبد الهادي والرئيس التنفيذي والشريك المدير في يو إتش بيلارز وشركاه الدكتور وائل عرفة والمدير التنفيذي في شركة بو إتش واي بيلارز وشركاه الأستاذ محمود جوهر.

قانون حماية الملكية الفكرية (الجزء الأول)



عن مصنفاتهم التي تنشر لأول مرة في إحدى الدول الأعضاء أو في إحدى الدول الأعضاء في آن واحد، ويعد المصنف منشوراً في آن واحد في عدة دول إذا ظهر في دولتين أو أكثر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشره لأول مرة، ولا يعد نشرًا تمثيلاً لمصنف مسرحي موسيقي أو سينمائي أو أداء مصنف موسيقي أو القراءة العلنية لمصنف أدبي أو النقل السلبي أو بث المصنفات الأدبية أو الفنية أو عرض مصنف فني وتنفيذ مصنف معماري.

- 3- منتج ومؤلّفو المصنّفات السمعية البصرية الذين يكون مقرهم أو محل إقامتهم في إحدى الدول الأعضاء.
- 4- مؤلفو المصنّفات المعمارية المقامة في إحدى الدول الأعضاء أو المصنّفات الفنية الأخرى

تنص المادة الثانية من قانون رقم 75 لسنة 2019 بإصدار قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة على أن الحماية المقررة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تشمل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الكويتيين، والأجانب المقيمين إقامة دائمة في دولة الكويت، والأجانب من رعايا إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية أو في المنظمة أو المقيمين بإحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية.

ويعتبر في حكم المنتمين للدول الأعضاء:

أولاً: فيما يتعلق بحقوق المؤلف:

- 1- المؤلفون من رعايا إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية أو في المنظمة عن مصنفاتهم سواء كانت منشورة أو لم تنشر.
- 2- المؤلفون من غير رعايا إحدى الدول الأعضاء

الداخلة في مبنى أو منشأة أخرى كائنة في إحدى الدول الأعضاء.

ثانياً: فيما يتعلق بالحقوق المجاورة لحقوق المؤلف

1- فنانو الأداء إذا توافرت في شأنهم إحدى الحالات الآتية:

أ - إنجاز الأداء في دولة عضو في الاتفاقية أو في المنظمة.

ب - تفرغ الأداء في تسجيلات صوتية ينتمي منتجها لدولة عضو في الاتفاقية أو في المنظمة أو إتمام التسجيل الأول للصوت في إقليم دولة عضو في الاتفاقية أو في المنظمة.

ج - بث الأداء عن طريق هيئة بث يقع مقرها في دولة عضو في الاتفاقية أو المنظمة وباستخدام جهاز إرسال يقع أيضاً في دولة عضو في الاتفاقية أو في المنظمة.

2 - منتجو التسجيلات الصوتية إذا كان التسجيل الأول للصوت قد تم في دولة عضو في الاتفاقية أو في المنظمة.

3 - هيئات البث التي يقع مقرها في إقليم دولة عضو في الاتفاقية أو في المنظمة متى كان برنامج البث قد بث من جهاز إرسال يقع أيضاً في إقليم دولة عضو في الاتفاقية أو في المنظمة.

ويتمتع مواطنو الدول الأعضاء في الاتفاقية أو في المنظمة بأي ميزة أو أفضلية أو امتياز أو حصانة يمنحها أي قانون آخر لرعايا أي دولة فيما يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ما لم يكن مصدر هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة الآتي:

أ - اتفاقيات المساعدة القضائية أو اتفاقيات التعاون القانوني

ب - الاتفاقيات المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة السارية قبل تاريخ نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية في دولة الكويت.

(مادة 3)

تسري الحماية التي يقرها هذا القانون لحقوق المؤلفين على المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أياً كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تأليفها أو تصنيفها، بمجرد ابتكارها دون الحاجة لأي إجراء شكلي، وتشمل بصفة خاصة ما يأتي:

المواد المكتوبة كالكتب والكتيبات وغيرها.

1 - المصنفات التي تلقى شفاهة كالمحاضرات، والخطب، والأشعار، والأناشيد، والأهازيج، وما يماثلها.

2 - المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية والتمثيلية، والاستعراضات، ونحو ذلك من تصميم الرقصات أو العروض الراقصة، التي تؤدي بالحركة أو الصوت أو بهما معاً.

3 - المصنفات التي تبث عبر هيئات البث.

4 - أعمال الفن التشكيلي بأنواعها، والفنون الزخرفية والحياكة الفنية والنحت والرسم والنقش والطباعة على الحجر ونحوها.

6 - المصنفات السمعية البصرية.

7 - المؤلفات الموسيقية سواء اقترنت بألفاظ أو لم تقترن.

8 - أعمال الفنون التطبيقية سواء أكانت حرفية أو صناعية.

9 - أعمال التصوير الفوتوغرافي أو ما يماثلها.

10 - التصاميم والرسومات التوضيحية والخرائط الجغرافية والمخططات والمصنفات المجسمة، المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو الهندسة أو فن العمارة أو العلوم، ولا تشمل الحماية الطابع الوظيفي للتصميم بل الملامح الجمالية فيه.

11- برمجيات الحاسب الآلي بأي لغة كانت أو طريقة

3 - الأخبار أو الأحداث اليومية التي تعد مجرد معلومات صحفية.

4- الكتب السماوية والخطوط المستخدمة في كتابتها (رسمها) وتلاوتها وتسجيل تلاوقها.

5- الخطب وكذلك المرافعات التي تتم أثناء الإجراءات القضائية.

6- الكلمات المفردة والعبارات القصيرة وقوائم المكونات، والرموز والتصاميم المألوفة.

وتسري الحماية على مجموع ما تقدم إذا تميز جمعها بالابتكار في الترتيب أو العرض أو التصنيف دون حماية المحتوى المقدم.

المادة 5

الفلكلور الوطني ملك عام للشعب، ويتولى المجلس تحديده ورعايته ودعمه والدفاع عنه في مواجهة التشويه أو الإضرار بالمصالح الثقافية أو المصالح العامة للدولة.

المادة 6

يتمتع المؤلف وخلفه العام على مصنفه بالحقوق الأدبية التالية:

أولاً: الحق في نسبة المصنف إلى مؤلفه.

ثانياً: الحق في تقرير نشر المصنف لأول مرة.

ثالثاً: الحق في منع أي مساس أو تعديل للمصنف يكون من شأنه تشويهه أو تحريفه، أو يؤدي إلى الإضرار بشرف المؤلف أو سمعته أو مكانته.

رابعاً: الحق باستعمال اسم مستعار أو عدم ذكر الاسم على المصنف. وللمؤلف وخلفه العام على مصنفه حقوقاً أدبية غير قابلة للتنازل عنها أو الحجز عليها ويقع باطلاً بطلاناً مطلقاً أي تصرف يقع عليها.

مادة (7)

للمؤلف أن يطلب من المحكمة الكلية منع طرح

التعبير عنها أو شكلها.

12- دراسات الجدوى الاقتصادية.

13 - المصنفات الجماعية.

14 - المصنفات المشتركة.

15 - المصنفات المشتقة الآتية:

أ - مصنفات الترجمة أو التلخيص أو التعديل أو التغيير أو الشرح أو التوزيعات الموسيقية وغير ذلك من التحويلات بما فيها المصنفات المشتقة من الفلكلور.

ب - مجموعات البيانات (قواعد البيانات) سواء أكانت بشكل مقروء آلياً أو بأي شكل آخر، والتي تعد مبتكرة من حيث اختيار محتوياتها أو ترتيبها أو تبويبها، ولا تشمل الحماية محتوى قواعد البيانات ولا تتعرض للحقوق على هذا المحتوى.

ج - مجموعات المصنفات أياً كان نوعها كالموسوعات والمختارات والتعبيرات الفلكلورية للتراث الشعبي والمختارات منها، متى ما كانت هذه المجموعات مبتكرة من حيث اختيار محتوياتها أو ترتيبها أو تبويبها، وذلك دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يختص بكل مصنف يشكل جزءاً من هذه المجموعات.

ولا تخل الحماية المقررة للمصنفات المشتقة بالحماية التي يتمتع بها مؤلفو المصنفات الأصلية.

المادة 4

لا تسري الحماية المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون على ما يلي :

1 - الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل ومفاهيم الرياضيات والمبادئ والحقائق المجردة والاكتشافات والبيانات ولو كان معبراً عنها أو موصوفة أو موضحة في مصنف.

2 - النصوص الرسمية ذات الطابع التشريعي أو الإداري أو القضائي وكذلك ترجماتها.

6 - تأجير المصنف، ولا ينطبق الحق الاستثنائي في التأجير على برامج الحاسب الآلي إذا لم تكن هي المحل الأساسي للتأجير، ولا على تأجير المصنفات السمعية البصرية متى كان لا يؤدي إلى انتشار النسخ على نحو يلحق ضرراً مادياً بصاحب الحق الاستثنائي المشار إليه.

7- النشر بأي طريقة من الطرق بما في ذلك إتاحتها عبر أجهزة الحاسب الآلي أو شبكات الاتصال وغيرها من الوسائل.

مادة (10)

للمجلس أن يباشر الحقوق المالية على المصنفات التي يتوفى مؤلفها الكويتي دون أن يكون له وارث أو موصى له، وعلى المصنفات التي لا يعلم مؤلفها وقد نشرت أول مرة داخل دولة الكويت.

مادة (11)

للمؤلف أن يتقاضى المقابل النقدي أو العيني الذي يراه عادلاً نظير تصرفه بحق أو أكثر من حقوق الاستغلال المالي لمصنفه إلى الغير، ويبقى المؤلف مالكا لكل ما لا يتم التصرف فيه على النحو السابق، كما لا تعد إجازته باستغلال أي من حقوقه المالية إجازة باستغلال أي حق مالي آخر يتمتع به على المصنف.

ويشترط لانعقاد التصرف في الحقوق المقررة للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وعلى نحو تفصيلي كل حق على حدة مع بيان مدى الحق محل التصرف والغرض منه ومدته ومكانه.

ومع عدم الإخلال بالحقوق الأدبية المنصوص عليها في هذا القانون، لا يجوز للمؤلف القيام بأي عمل يكون من شأنه تعطيل استغلال الحق محل التصرف أو الترخيص.

مادة (12)

مصنفه أو سحبه من التداول، رغم تصرفه في حق الاستغلال المالي.

وإذا أوجب المؤلف إلى طلبه، فلمن آلت إليه حقوق الاستغلال المالي الحق في طلب تعويض تقدره المحكمة.

مادة (8)

يباشر المجلس الحقوق الأدبية المنصوص عليها في المادة (6) وذلك إذا توفى المؤلف الكويتي دون وجود وارث له، وكذلك في حالة المصنفات التي لا يعلم مؤلفها.

ثانياً: الحقوق المالية

مادة (9)

يتمتع المؤلف وخلفه العام والموصى له بحق استثنائي في إجازة أو منع أي استعمال أو استغلال لمصنفه بأي وجه من الوجوه وفقاً لما يلي:

1 - نسخ المصنف بأي وسيلة، بما فيها الطباعة والتصوير والتسجيل على الأشرطة والأسطوانات والأقراص المدمجة الليزرية أو الذاكرات الإلكترونية لجهاز حاسوبي أو التخزين بشكل رقمي في بيئة إلكترونية أو ضوئية أو أي وسيلة أخرى.

2 - ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى أو توزيعه موسيقياً أو إجراء أي تعديل أو تحويل آخر عليه يشكل مصنفاً مشتقاً.

3 - توزيع المصنف أو نسخه المادية على الجمهور عن طريق البيع أو أي تصرف آخر ناقل للملكية. ويستنفذ الحق الاستثنائي للتوزيع عند أول بيع للنسخة الأصلية للمصنف، ويسمح لمشتري المصنف الأصلي المحمي ببيعه أو التخلي عنه أو التصرف به من دون إذن صاحب الحق.

4 - الأداء العلني لمصنفه.

5 - بث المصنف أو إعادة بثه أو نقله إلى الجمهور.

ثانياً: الحقوق المالية

مادة (17)

يتمتع فنانون الأداء بالحقوق الاستثنائية في تصريح أو حظر الآتي:

أولاً: أوجه أدائهم الحي غير المثبت

1 - بث أوجه أدائهم غير المثبتة ونقلها إلى الجمهور إلا إذا سبق بث الأداء.

2 - تثبيت أوجه أدائهم غير المثبتة.

ثانياً: أوجه أدائهم المثبتة:

1 - التصريح بالنسخ المباشر أو غير المباشر لأوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية بأي طريقة أو بأي شكل كان.

2 - إتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من النسخ عن أوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية للجمهور ببيعها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى.

3 - التصريح بتأجير النسخة الأصلية أو غيرها من النسخ عن أوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية للجمهور لأغراض تجارية، حتى بعد توزيعها بمعرفتهم أو بتصريح منهم. ولفناني الأداء الحق في الحصول على مكافأة عادلة مقابل تأجير نسخ عن أوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية من قبل منتجي التسجيلات الصوتية بشرط ألا يلحق ذلك التأجير للتسجيلات الصوتية لأغراض تجارية ضرراً مادياً بحقوق فناني الأداء الاستثنائية في النسخ.

4 - إتاحة أوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية للجمهور بوسائل سلكية أو لاسلكية بما يمكن أفراداً من الجمهور من الاطلاع عليها من مكان وفي وقت يختارهما الواحد منهم بنفسه.

5 - الحق في مكافأة عادلة واحدة مقابل الانتفاع المباشر أو غير المباشر بالتسجيلات الصوتية المنشورة لأغراض تجارية لإذاعتها أو نقلها إلى الجمهور بأي

مع عدم الإخلال بالاستثناءات الواردة على حق المؤلف في هذا القانون، يخضع نقل الحقوق المالية المتعلقة بمصنفات برامج الحاسب الآلي وتطبيقاته وقواعد البيانات لترخيص التعاقد الوارد بالبرنامج أو الملصق عليه، سواء ظهر على الدعامة الحاملة للبرنامج أو ظهر عند تحميل أو تخزين البرنامج في شاشة الحاسب الآلي، ويكون مشتري البرنامج أو مستخدمه ملزماً بالشروط الواردة في ذلك الترخيص ما لم تكن مخالفة للنظام العام أو الآداب.

مادة (13)

لا يترتب على تصرف المؤلف، بأي صورة كانت، في النسخة الأصلية من مصنفه نقل أي من حقوقه المالية إلى المتصرف إليه، ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

مادة (14)

يجوز الحجز على الحقوق المالية للمؤلف على مصنفه المنشور في حال صدور حكم من المحكمة ضده، ولا يجوز الحجز على الحقوق المالية عن المصنفات التي يموت مؤلفها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته.

مادة (15)

يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل تصرف للمؤلف في مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي.

مادة (16)

يتمتع فنانون الأداء وخلفهم العام بحقوق أدبية على الأداء غير قابلة للتنازل عنها أو الحجز عليها وفقاً لنص المادة (6) من القانون، وتشمل ما يأتي:

1 - نسبة الأداء - حياً كان أو مسجلاً - إلى مؤديه.

2 - منع أي تعديل أو تغيير من شأنه تشويه أو تحريف الأداء، أو الإضرار بشرف أو سمعة أو مكانة المؤدي.

4- إناحة تسجيلاتهم الصوتية بوسائل سلكية أو لاسلكية بما يمكن أفراداً من الجمهور بالاطلاع عليها من مكان وفي وقت يختارهما الواحد منهم بنفسه.

5- توزيع تسجيلاتهم الصوتية أو نسخ عنها.

6- الحق في مكافأة عادلة واحدة مقابل الانتفاع المباشر أو غير المباشر بالتسجيلات الصوتية المنشورة لأغراض تجارية لإذاعتها أو نقلها إلى الجمهور بأي طريقة كانت.

مادة (20)

تتمتع هيئات بالحقوق الاستثنائية الآتية:

1 - تثبيت موادها وبرامجها المعدة للبت الخاصة بها.

2- نسخ موادها وبرامجها المعدة للبت المثبتة الخاصة بها.

3 - نقل موادها وبرامجها المعدة للبت الخاصة بها إلى الجمهور.

4 - إعادة بث موادها وبرامجها المعدة للبت الخاصة بها بأية طريقة كانت.

5 - منع الغير من نقل برامج البث الخاصة بها إلى الجمهور دون الحصول على ترخيص مكتوب مسبقاً، ويستثنى من هذا المنع الأعمال التي آلت إلى الملك العام.

مادة (21)

تسري الأحكام المنظمة لتصرف المؤلف في حقوقه المالية الواردة في هذا القانون، وتلك الواردة في الاتفاقية على جميع تصرفات أصحاب الحقوق المجاورة في حقوقهم المالية.

وللمجلس أن يباشر الحقوق الأدبية والمالية لفنان الأداء الكويتي الذي يتوفى دون أن يكون له وارث أو موصى له.

طريقة كانت.

ولا يسري حكم هذه المادة على أي تسجيل لفناني الأداء ضمن أي تسجيل سمعي بصري ما لم يتم الاتفاق كتابة على غير ذلك.

وللمجلس أن يباشر الحقوق الأدبية والمالية لفنان الأداء الكويتي الذي يتوفى دون أن يكون له وارث أو موصى له.

مادة (18)

للمنتجين الذين أجاز لهم من قبل فناني الأداء بأن يقوموا بأول تثبيت للمصنف السمعي البصري على أي مادة ملموسة، الحق الحصري في:

1 - نسخ وتوزيع وبيع وتأجير المصنف السمعي البصري الذي قاموا بإنتاجه وفي نقله إلى الجمهور.

2 - إجازة أو منع النسخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم السمعية البصرية.

3 - إجازة أو منع تأجير تسجيلاتهم السمعية البصرية لأي غاية كانت.

4 - التنازل كلياً أو جزئياً عن حقوقهم المذكورة دون موافقة الفنانين أصحاب الأداء.

مادة (19)

يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بالحقوق الاستثنائية الآتية:

1 - النسخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم الصوتية بأي طريقة أو بأي شكل كان.

2 - إتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ تسجيلاتهم الصوتية للجمهور ببيعها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى.

3 - تأجير النسخة الأصلية وغيرها من نسخ تسجيلاتهم الصوتية للجمهور لأغراض تجارية حتى بعد توزيعها بمعرفتهم أو بتصريح منهم.

الكويتية لخدمات الطيران "كاسكو" ..ريادة عالمية



في أوائل الثمانينيات، رأت الخطوط الجوية الكويتية أن ثمة حاجة إلى توفير شركة مستقلة لتولي العديد من وظائف المناولة الأرضية التي تحتاج إليها. فضلاً عن ذلك، كان يُنظر إلى توفير مطبخ خاص بالرحلات الجوية، يعمل وفقاً للمعايير الدولية من الدرجة الأولى في مطار الكويت الدولي على أنه أمر ضروري للنمو المستقبلي للمطار. لذا، أنشأت الخطوط الجوية الكويتية في عام 1981 شركة فرعية مملوكة بالكامل، وهي شركة خدمات الطيران الكويتية (كاسكو) - بغرض الوفاء بهذه الاحتياجات.

وكان المطبخ الذي أنشأته شركة كاسكو ما هو إلا اللبنة الأولى التي نمت وترعرعت شيئاً فشيئاً حتى أثمرت شركة ضخمة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائها. واليوم، وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من التشغيل، وفضلاً

وقد حصلت الشركة المركز الأول عالمياً كأفضل وجبات طيران لعام 2023 وذلك ضمن دراسة قام بها موقع Money Supermarket البريطاني، حيث حصلت شركة الخطوط الجوية الكويتية على المركز الأول بالعالم في مستوى وجبات الطيران التي تقدمها الشركة الكويتية لخدمات الطيران - كاسكو. حيث جاءت بالمركز الأول بـ 8.58 نقطة كأفضل وجبات تقدم على الطائرات على مستوى العالم.

كما حققت الشركة أرباحاً تشغيلية عن الربع الثالث لعام 2023 والتي عكست الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل تطوير الشركة. حيث حققت الشركة الكويتية لخدمات الطيران خلال التسعة أشهر الأولى صافي أرباح 2,789,895 دينار ومن المتوقع تحقيق أرباحاً ممتازة حتى نهاية العام الجاري. حيث تسعى الشركة إلى تطوير كافة المشاريع الخاصة بالشركة وتنميتها من أجل تحقيق أكبر أرباح ممكنة. كما أن مجلس الإدارة يقدم كل الدعم للإدارة التنفيذية والعاملين بالشركة لتحقيق الأهداف التي يطمح لها مجلس الإدارة بالإضافة إلى دعم وتطوير الكوادر الوطنية التي من خلالها نصل إلى طموحاتنا، أن الشركة تعمل جاهدة على تقديم أفضل الخدمات للشركة الأم (الخطوط الجوية الكويتية) وكذلك شركات الطيران المتعاقد معها والعامله بمطار الكويت الدولي، كما تسعى الشركة للمساهمة في خدماتها من خلال التعاون مع القطاعين العام والخاص في توريد الوجبات والبوفيهات والحفلات للعملاء وتقديم الوجبات الصحية للمستشفيات، هذا فضلاً عن تقديم خدمات الضيافة للجهات الحكومية المتعاقد معها.

كما حققت الشركة العديد من الانجازات خلال الفترة القليلة الماضية على مستوى تطوير البنية التحتية للشركة ورفع مستوى كفاءة الخدمات المقدمة وتمكين الكفاءات الكويتية وحثهم على الابداع والتميز وفتح مجالات عمل جديدة ساهمت في نمو أعمال الشركة وزيادة أرباحها، وما كان لتلك الانجازات أن تتحقق لولا تضافر الجهود من جميع العاملين بالشركة.

ويتمثل الهدف الرئيسي للشركة في تقديم خدمة التجهيزات الغذائية حسب الطلب بحيث تتميز بأعلى مستوى لجميع عملائنا.

عن مطبخها الخاص بالرحلات الجوية، فإن شركة كاسكو تتولى تشغيل مطاعم وكافيتريات مطار الكويت الدولي، وتُشرف على صالات الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال (دسمان)، وتشرف على الخدمات المقدمة لكبار كبار الشخصيات، وإدارة تشغيل خدمات الأغذية والمشروبات في فندق الترانزيت بالمطار.

بدأت كاسكو في تقديم خدمات التجهيزات الغذائية للسوق المحلي باسم كاسكو غورميه. وهذا المشروع متخصص في تقديم خدمات التجهيزات الغذائية مثل البوفيهات والمآدب وكذلك خطط الوجبات للأفراد والمؤسسات الخاصة وبعض القطاعات الحكومية. كما أننا نركز على توفير خدمات ومزايا لعملائنا على مستوى كبار الشخصيات بل وأبرز كبار الشخصيات.

ومن بين المؤشرات الأخرى على أنها تهدف إلى توسيع أنشطتها، أسست كاسكو خدمات التجهيزات الغذائية للمستشفيات في عام 2003، حيث توفر خدمة التجهيزات الغذائية لدينا الطمأنينة لعملائنا بأن الوجبات تتميز بأعلى مستويات الجودة وأعلى المصادر بهدف ضمان أقصى قدر من الرضا مرضاهم وزوارهم وموظفيهم.

تعد الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» واحدة من أفضل الشركات العاملة في قطاع الطيران بدولة الكويت، حيث تتمتع الشركة بمعرفة وخبرة واسعة في صناعة التجهيزات الغذائية في الفعاليات، بمقدورك أن تثق بفریقنا الذي يتميز بقدر كبير من المهبة والاحترافية لتطوير وتوصيل أفكارك، وسنلبي كل متطلباتك وسنعمل بجد لتحويل أفكارك إلى واقع ملموس.

ويتمثل الهدف الرئيسي الرئيسي للشركة في تقديم خدمة التجهيزات الغذائية حسب الطلب بحيث تتميز بأعلى المعايير لجميع عملائنا.

ووفق ما يشير موقع الشركة، فإن شركة كاسكو، تتعامل مع كل عميل على أن له خصوصيته، والاهتمام بالتفاصيل يحظى بأهمية قصوى؛ إذ يتم التعامل مع الأعداد الصغيرة والكبيرة، ونُقدم كامل المساعدة في كل ما قد تحتاجه، بدءاً من الوقوف على القائمة المثالية وتطوير المظهر المناسب، وصولاً إلى إنتاج قائمة مجهزة حسب الطلب وتوفير طاقم من الأفراد المتخصصين وذوي الخبرة في التجهيزات الغذائية.

نظمه مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والافلاس برنامج أساسيات قانون الإفلاس الكويتي



اختتم مركز التحكيم والخبرة المحاسبية والضريبة والإفلاس التابع لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فعاليات دورة : أساسيات قانون الإفلاس الكويتي الجديد وآلية تقديم الطلبات لدى إدارة الإفلاس ودور التفيتش والذي أقيمت فعالياتها في الفترة من 6 إلى 15 أكتوبر 2025 بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، بحضور ممثلين عن جهات مختلفة. وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية السيد / صباح مبارك الجلاوي أن الدورة تعكس التعاون المستمر بين المركز وإدارة الإفلاس في وزارة العدل من أجل إعداد متخصصين من الكوادر الوطنية في وظائف أمين الإفلاس وإعادة الهيكلة ، بالإضافة للتوعية بأليات تطبيق قانون الإفلاس الجديد بشكل نظري وعملي .



نظمتها جمعية المحاسبين بالاستعانة بمدرين متخصصين راشد الهطلاني: 50 مشاركاً في اختبارات دورة القيد



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

لمزاولة مهنة مراقبي الحسابات وذلك وفق ما نص عليه قانون رقم 103 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات، بالإضافة لبقية الشروط التي تتضمن: أن يكون كويتي الجنسية وحاصلاً على بكالوريوس في المحاسبة وعضواً في جمعية المحاسبين والمراجعين .

وأكد أن مسؤولية الجمعية تنحصر في تنظيم وعقد الدورة لمساعدة أعضائها الراغبين في أداء الاختبار، من خلال مراجع علمية متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة، في حين تقع مواعيد اختبار القيد ضمن اختصاصات وزارة التجارة والصناعة.

ولفت أن تنظيم دورة اختبارات القيد يأتي في إطار الدور التثقيفي الذي تقوم به جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للتوعية بأهمية المهنة وتشجيع الكوادر الوطنية من المحاسبين في مزاولة المهنة وهو الأمر الذي يتسق مع توجهات الدولة في تعزيز المهنة وأهميتها المتزايدة في تنمية وتطوير بيئة الأعمال والارتقاء بها.

وأكد الهطلاني، في ختام تصريحه، أن الجمعية تمضي بخطى ثابتة في تزويد أعضائها بكافة التطورات المهنية التي تحدث على المستويين الإقليمي والعالمي، من خلال تواجدها بشكل مستمر في المؤتمرات الدولية والإقليمية وذلك للاستفادة من الخبرات المتواجدة وتطبيقها في واقع عمل مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت.

تأكيداً لدورها التثقيفي في تعزيز دور مهنة المحاسبة والمراجعة، قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بتنظيم دورة اختبار القيد لمزاولة مهنة مراقبة الحسابات عن دورة 2025.

وبهذه المناسبة، أوضح عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس مجلس الإدارة السابق راشد عوض الهطلاني أن عدد الملتحقين بالدورة هذا العام بلغ 50 مشاركاً من القطاعين العام والخاص، حيث قامت الجمعية بالاستعانة بمدرين على مستوى عالي من الكفاءة والاتقان في كافة المواد التي تتضمنها الدورة، مضيفاً أن كافة المدرين يتمتعون بقدر كبير من الخبرة في المجالات التي تتناولها الدورة.

وأوضح أن المواد التي تتضمنها دورة اختبار القيد تشمل: المحاسبة المالية للمنشآت التجارية والمحاسبة الإدارية والتكاليف والقوانين التجارية والمسؤوليات المهنية والمراجعة وأدلة التدقيق. وأشار إلى أن وزارة التجارة والصناعة حددت مواعيد الاختبار لكافة المواد التي تتضمنها الدورة، حيث يكون يوم الأحد 14 ديسمبر 2025 موعداً لاختبار المحاسبة المالية للمنشآت التجارية ويوم الأربعاء الموافق 17 ديسمبر 2025 سيعقد اختبار المحاسبة الإدارية والتكاليف، فيما يعقد اختبار القوانين التجارية والمسؤوليات المهنية في 21 ديسمبر 2025 والمراجعة وأدلة التدقيق في 24 ديسمبر 2025.

وأوضح الهطلاني أن اجتياز الدورة يمثل أحد الشروط المطلوبة

منهجية عمل مكاتب التدقيق والتفتيش"



التفتيش والتدقيق بالجهات الحكومية وأهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها مكاتب التدقيق والتفتيش ووسائل التغلب عليها ونظم الرقابة الداخلية وأهميتها في تفعيل دور مكاتب التدقيق بالجهات الحكومية.

اختتمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج منهجية عمل مكاتب التدقيق والتفتيش في الجهات الحكومية والذي نظمته الجمعية خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 30 أكتوبر بمقر الجمعية. وقد شارك في الدورة ممثلون من عدة جهات حكومية مختلفة.

وأوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة ومسؤول البرامج التدريبية الدكتور فهد مطلق الجافور ، أن البرنامج يلبي ضرورة ملحة لدى كافة الجهات المشاركة ، مبيناً أن الهدف من البرنامج هو : تنمية قدرات ومهارات المشاركين والفنيين في مكاتب التدقيق والتدقيق للقيام بمهامهم الرقابية على أكمل وجه ، بالإضافة إلى التعرف على أهم المشاركين والصعوبات التي تواجههم وإيجاد حلول لها، لافتاً أن من بين أهداف البرنامج هو تفعيل الدور المنوط بمكاتب التدقيق والتفتيش. وأشار إلى أن محاور البرنامج تضمنت : اختصاصات مكتب

منهجية عمل مكاتب التدقيق والتفتيش"



والمؤسسات المهنية العاملة في مجالات التدريب والاستشارات داخل الكويت وخارجها والاستفادة منها في تطوير وتحسين المهارات والخبرات التدريبية في الجمعية.

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية اجتماعاً مع مؤسس شركة استدام للاستشارات والتدريب والأستاذ المساعد في المحاسبة وحوكمة الشركات الدكتورة عبير بنت صقر السلمي. وقد تناول ممثل الجمعية في الاجتماع أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة الدكتور فهد مطلق الجافور ورئيس لجنة التدريب والتطوير في الجمعية السيد / طلال أسد تعزيز سبل التعاون بين الجمعية وشركة استدام في مجال التدريب والاستشارات وكيفية مد جسور التعاون والخبرات بين الجمعية وشركة استدام في مجالات التدريب والاستشارات.

كما زار الجمعية الباحثة المتخصصة في شؤون المحاسبة وحوكمة الشركات الدكتورة نورة عبدالله الجلاهمة التي اطلعت على الخدمات والأنشطة المهنية التي تقدمها الجمعية لمزاوي المهنة.

وفي نهاية الاجتماع، أكد الدكتور فهد الجافور أن الجمعية تحرص وبشكل مستمر على التواصل المستمر مع كافة الشركات

شهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية



المحاسبين والمراجعين الكويتية طلال أسد أن الهدف الأساسي للبرنامج ، تم تناوله من خلال عدة محاور تتمثل في : الرقابة الداخلية من من حيث المبادئ والشروط والمفاهيم وبيئة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتقييم الرقابة على التطبيقات وتقييم الرقابة ضد أنظمة العمل وتقييم المخاطر وقياس الرقابة الداخلية وإعداد تقارير ممارسات الحوكمة المؤسسية. وأشار إلى أن البرنامج يستهدف العاملين في الرقابة الداخلية والتدقيق والامتثال والمخاطر والعمليات والحوكمة. واختتم أسد حديثه بالتأكيد على أن قطاع التدريب في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية حريص على تقديم برامج مهنية ونوعية تلبي احتياجات قطاع عريض من مزاوي المهنة في جميع القطاعات.

اختتمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، بنجاح برنامج شهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية CICS ، الذي أقيم بالتعاون مع شركة أصول للتدريب والاستشارات ، بمقر الجمعية في الفترة من 26 أكتوبر إلى 3 نوفمبر الجاري، بحضور ومشاركة متميزة.

وأوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة ومسؤول قطاع التدريب في الجمعية الدكتور فهد مطلق الجافور أن برنامج شهادة متخصص معتمد في الرقابة الداخلية معتمد من معهد الرقابة الداخلية الأميركي ICI ، مضيفاً أن الدورة تهدف للحصول على تأهيل مهني في مجال الرقابة الداخلية باحترافية في تخطيط وتنفيذ المهام وتطوير المعارف والمهارات ضمن أفضل الممارسات الدولية لتميز حاملها بين زملاءه. ومن جانبه، أوضح رئيس لجنة التدريب والتطوير في جمعية



بمشاركة ممثلي مكاتب مراقبي الحسابات «المحاسبين» نظمت البرنامج التدريبي العرض والإفصاح في القوائم المالية



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

وأضاف الجافور أن البرنامج استهدف مراقبي الحسابات في مكاتب التدقيق والمدققون الداخليون وأعضاء اللجان المعنية بتطبيق الحوكمة في الشركات الكويتية مثل لجان التدقيق ولجان المخاطرة والأجهزة الرقابية العاملة في الدولة.

وأشار الجافور أن الدورة تأتي في إطار العمل على تلبية احتياجات قطاع عريض من العاملين في القطاعين المالي والمحاسبي باعتبار معيار IFRS-18 الجديد، من أكثر المعايير المحاسبية التي تحتاج الكثير من البنوك والشركات لفهمها وتطبيقها.

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي العرض والإفصاح في القوائم المالية للشركات والمؤسسات الحكومية من خلال شرح مفصل لمعيار IFRS-18 الجديد، عبر برنامج «زووم».

واستمرت فعاليات البرنامج خلال الفترة من 18 وحتى 21 أكتوبر 2025، بمشاركة ممثلي مكاتب مراقبي الحسابات. وتناول البرنامج عدد من المحاور من بينها: طرق العرض والإفصاح للقوائم المالية والخطة الزمنية للتطبيق الطوعي والإلزامي لمعيار IFRS-18 الجديد وكذلك الأمثلة الرقمية والتطبيقية العملية من خلال الاستعانة بعينة مختارة من القوائم المالية لشركات كويتية واقعية، بالإضافة إلى مناقشة خطة وكيفية الاستعداد لتطبيق معيار IFRS-18 الجديد.

وفي هذا السياق، أوضح أمين الصندوق وعضو مجلس الإدارة ومسؤول التدريب في الجمعية الدكتور فهد مطلق الجافور أن البرنامج يلبي احتياجات عدد كبير من الشركات الراغبين في التعرف على المعيار الجديد وآليات تطبيقه.

في الفترة من أول سبتمبر وحتى 31 ديسمبر 2025 «المحاسبين»: 6 برامج تدريبية متنوعة في الخطة التدريبية



أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن خطتها التدريبية للفترة الممتدة من أول سبتمبر 2025 إلى 31 ديسمبر 2025.

حيث تتضمن الخطة 6 برامج تدريبية هي :
مهارات التعامل مع الملاحظات والمخالفات التي ترصدها الجهات الرقابية وأسس إعداد تقديرات مشروع الميزانية للجهات الحكومية والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي وفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي إصدار يناير 2024 ومنهجية عمل مكتب التفتيش والتدقيق للجهات الحكومية وإدارة المخاطر المؤسسية بمنهجية احترافية لقيادة أمانة وإجراءات العمل بالشؤون المالية للجهات الحكومية.

شهادة الزمالة المهنية الأمريكية CPA

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات الاقتصادية والتدريب عن فتح باب التسجيل للبرنامج التأهيلي «مدقق داخلي مهني معتمد» وذلك يومي الإثنين والأربعاء في الفترة من 24 نوفمبر إلى 17 ديسمبر 2025.

شهادة الزمالة المهنية الأميركية CFS

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن فتح باب التسجيل في شهادة الزمالة المهنية الأميركية بالتعاون مع شركة هيومن برو للاستشارات خلال الفترة من 23 نوفمبر وحتى 26 ديسمبر 2025 ، بمقر جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

المحاسبة الخضراء ومعايير المحاسبة الخاصة بالاستدامة

أعلنت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن فتح باب التسجيل في البرنامج التدريبي "المحاسبة الخضراء ومعايير المحاسبة الخاصة بالاستدامة" والتي تقيمها الجمعية في الفترة من 16 إلى 17 نوفمبر 2025.

الكويت .. 20.45 مليار دينار الناتج المحلي الإجمالي في 6 أشهر



وارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للكويت في 6 أشهر إلى 10.872 مليار مقارنة بـ 10.603 مليار في النصف الأول 2024، بزيادة 268.66 مليون، فيما تقلص الناتج المحلي الإجمالي النفطي نحو 0.04 في المئة بـ 3.77 مليون، ليصل 9.57 مليار، مقارنة بـ 9.583 مليار، وبذلك زادت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي بنحو 0.66 في المئة ليصعد من 52.5 في المئة النصف الأول 2024 إلى 53.16 في المئة، بينما انخفضت مساهمة القطاع النفطي من 47.4 في المئة إلى 46.8 في المئة.

وكان لأنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة نصيب الأسد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بقيمة 9.579 مليار دينار لتبلغ مساهمتها 46.8 في المئة، تلتها الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بـ 2.862 مليار، بمساهمة 14 في المئة، ثم الوساطة المالية والتأمين بـ

سجل إجمالي الناتج المحلي للكويت بالأسعار الثابتة النصف الأول 2025 ارتفاعاً بـ 1.3 في المئة يُعادل 264.88 مليون دينار ليصل 20.45 مليار، مقارنة مع 20.186 مليار النصف المقابل 2024، ويأتي هذا النمو بدعم رئيسي من القطاع غير النفطي، في حين تأثرت مساهمة القطاع النفطي بانخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها خلال 4 أعوام لتصل 69 دولاراً للبرميل في يونيو.

وكشفت بيانات الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة الصادرة عن الإدارة العامة للإحصاء، والمنشورة في «الراي»، ارتفاعاً خلال الربع الثاني 2025 بنسبة 1.7 في المئة سنوياً، إذ سجل 10.12 مليار دينار، مقابل 9.95 مليار في الربع ذاته 2024، لكنه انخفض مقارنة بالربع الأول 2.1 في المئة بعد أن كان 10.34 مليار.

– ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للكويت في 6 أشهر إلى 10.872 مليار مقارنة بـ 10.603 مليار للفترة المماثلة

– تصدرت أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة نصيب الأسد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بقيمة 9.579 مليار دينار لتبلغ 46.8

– انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3.36 في المئة ليصل 24.138 مليار دينار

– ارتفاع القيمة المضافة للقطاع غير النفطي 4 في المئة بنحو 553.03 مليون إلى 14.436 مليار

– بلغت مساهمة قطاع التعليم 6.4 في المئة تعادل 1.559 مليار، وتجارة الجملة والتجزئة 4.46 في المئة وبـ 1.077 مليار

– سجل قطاع الكهرباء والغاز والمياه 3.7 في المئة بـ 759.44 مليون، تلاه قطاع الاتصالات 3.68 في المئة بـ 752.8 مليون، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ 3.4 في المئة تُشكل 711.4 مليون

1.845 مليار تعادل 9.02 في المئة، والصناعات التحويلية 8 في المئة وبـ 1.639 مليار، والأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بقيمة 1.543 مليار وبـ 7.5%، وقطاع التعليم 1.092 مليار وبـ 5.3%.

وسجل قطاع الكهرباء والغاز والمياه 3.7 في المئة بـ 759.44 مليون، تلاه قطاع الاتصالات 3.68 في المئة بـ 752.8 مليون، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ 3.4 في المئة تُشكل 711.4 مليون، والصحة والعمل الاجتماعي 690.6 مليون وبنحو 3.37 في المئة، والخدمات المجتمعية والاجتماعية 2.16 في المئة وبـ 443.19 مليون، والفنادق والمطاعم بـ 0.66 في المئة وبـ 135.02 مليون.

ومن جانب آخر، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3.36 في المئة ليصل 24.138 مليار دينار، مقارنة بـ 24.978 مليار، إذ تراجعَت القيمة المضافة للقطاع النفطي 12.56 في المئة وبنحو 1.393 مليار إلى 9.701 مليار، مقارنة مع 11.095 مليار، في المقابل ارتفعت القيمة المضافة للقطاع غير النفطي 4 في المئة بنحو 553.03 مليون إلى 14.436 مليار، مقارنة بـ 13.883 مليار.

وبذلك، زادت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي، بالأسعار الجارية، من 55.58 في المئة النصف الأول 2024 إلى 59.8 في المئة، بينما انخفضت مساهمة القطاع النفطي من 44.4 في المئة إلى 40.2 في المئة.

وتصدرت أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة أيضاً المساهمة في الناتج الإجمالي، بقيمة 9.7 مليار دينار لتبلغ مساهمتها 40.2 في المئة، تلتها الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بـ 3.089 مليار وبمساهمة 12.8 في المئة، ثم الوساطة المالية والتأمين بـ 2.396 مليار وبـ 9.9 في المئة، والعقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية بـ 2.126 مليار وبـ 8.8 في المئة، وأنشطة الصناعات التحويلية بـ 1.895 مليار وبـ 7.8 في المئة.

وبلغت مساهمة قطاع التعليم 6.4 في المئة تعادل 1.559 مليار، وتجارة الجملة والتجزئة 4.46 في المئة وبـ 1.077 مليار، والصحة والعمل الاجتماعي بـ 1.049 مليار وبنحو 4.34 في المئة، والاتصالات 3.8 في المئة وبـ 921.2 مليون، والكهرباء والغاز والمياه 2.2 في المئة وبـ 533.8 مليون، والخدمات المجتمعية والاجتماعية 2.1 في المئة تُشكل 510.5 مليون.



«المحاسبين السعوديين» شاركت في مؤتمر المدراء الماليين

أكد الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الدكتور أحمد المغامس أن الموازنة بين الابتكار والالتزام تمثل ركيزة أساسية لمستقبل التنافسية المالية، مشيراً إلى أن القيادات المالية تقف أمام مرحلة تحول نوعي تتطلب إعادة تعريف الأدوار بما يواكب المتغيرات التقنية والاقتصادية المتسارعة.

وأوضح الدكتور المغامس، خلال مشاركته في مؤتمر المدراء الماليين في الشرق الأوسط 2025، الذي افتتحه وزير التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة الدكتور ثاني الزويدي، واستضافته مدينة دبي تحت شعار "المرونة والميزة التنافسية"، أن دور المدير المالي لم يعد يقتصر على إدارة الأرقام، بل أصبح يركز على التحليل المتقدم، والذكاء الاصطناعي، وإدارة المخاطر، إلى جانب بناء منظومات مالية أكثر مرونة واستباقية قادرة على التكيف مع التحولات التنظيمية والاقتصادية.

وأضاف أن التطور التكنولوجي المتسارع لا ينبغي أن يُضعف البعد الإنساني في العمل المالي، فالثقة والمصداقية وحماية المصلحة العامة تبقى قيماً جوهرية لا يمكن التنازل عنها مهما تقدمت الأنظمة الرقمية، مؤكداً أن الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية مثل الشفافية والعدالة والمسؤولية هو ما يصنع الفارق الحقيقي في مستقبل المهنة.

المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة 5000

عقدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ممثلة بمجلس معايير المراجعة لقاء المائدة المستديرة لمناقشة المعيار الدولي لتأكيد معلومات الاستدامة (5000) «المتطلبات العامة لارتباطات تأكيد معلومات الاستدامة» في 20 أكتوبر 2025. وشارك في اللقاء ممثلين من الفريق الفني التابع لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد (IAASB) ونخبة من ذوي الاهتمام والاختصاص وممثلين من الجهات الإشرافية ذات الصلة.

«المحاسبين الأردنيين» تدعو الشركات لتعيين مدققي الحسابات

أكدت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين أن شركة تدقيق الحسابات المنضوية تحت مظلتها تعمل وفق المعايير المحاسبية الدولية والوطنية.

وقال رئيس الجمعية حسام رحال، في بيان، أن تعيين المنشآت الاقتصادية لمحاسب قانوني معتمد يعزز الثقة بين الشركة والجهات الرقابية ذات العلاقة، حاثاً إياها على التأكد من تعاملها مع محاسب قانوني لغايات تدقيق حساباتها.

وأشار إلى أن مصادقة الجمعية على صحة توقيع المحاسب القانوني وشركات التدقيق القانوني جنب الكثير من المشاكل مع الدوائر والمنشآت الاقتصادية.

جمعية المحاسبين
القانونيين الأردنيين



«المحاسبين القطرية» نظمت ملتقى المحاسبين ومدققى الحسابات



عقدت جمعية المحاسبين وملتقى المحاسبين ومدققى الحسابات والخبراء ، بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية وعدد كبير من المحاسبين ومدققى الحسابات والخبراء من أعضاء الجمعية لمناقشة التحديات والعوائق التي تواجه المهنة والمهنيين ، كما شاركت جمعية المحاسبين في الجلسة التعريفية التي قدمتها شركة جيسور وذلك في إطار تفعيل مذكرة التفاهم مع شركة جيسور ، حيث تم دعوة الباحثين عن عمل للمشاركة في المبادرة الوطنية للتدريب الميداني للمحاسبين والخريجين القطريين والتي تقدمها الجمعية وتناول سبل التعاون .

«الحسابات الفلسطينية» شاركت بمؤتمر الشمول المالي في لبنان



شاركت جمعية مدققى الحسابات القانونيين الفلسطينيين في المؤتمر المهني الدولي الثاني والعشرين، الذي عُقد في بيروت خلال الفترة من 30 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2025، تحت عنوان: "الشمول المالي من أجل اقتصاد مستدام".

ونظّم المؤتمر نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وبمشاركة نخبة من المنظمات الدولية والهيئات المهنية المتخصصة. ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على دور الشمول المالي في بناء اقتصاد مستدام وعادل، من خلال جلسات تخصصية وورش عمل جمعت ممثلين عن حكومات، وهيئات مهنية، ومؤسسات مالية دولية.

«المحاسبين العرب»: اتفاقية تعاون مع «المحاسبين القطرية»



أعلنت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية (QCPA) عن اتفاقية تعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، تهدف إلى توفير خدمة العضوية الفردية لأعضاء الجمعية.

وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص الجمعية على توسيع نطاق خدماتها وتعزيز فرص منتسبيها في الحصول على اعتماد مهني أوسع على مستوى العالم العربي.

وبموجب هذا التعاون، يمكن لأي عضو في الجمعية يرغب بالانضمام إلى عضوية اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب أن يقوم بالتواصل مباشرة مع الجمعية، والتي ستتولى التنسيق مع إدارة الاتحاد من أجل إتمام إجراءات التسجيل، واستخراج بطاقة العضوية، وتزويد الأعضاء بجميع الأنشطة والخدمات التي يقدمها الاتحاد.

وتدعو الجمعية جميع أعضائها إلى الاستفادة من هذه الفرصة القيمة لتعزيز مسيرتهم المهنية والانخراط في شبكة أوسع من المحاسبين والمراجعين العرب.

الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة في ضيافة عضوي الجمعية الأستاذ / عدنان الهزيم والأستاذ / علي الهزيم



أقام عضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الأستاذ/ عدنان الهزيم وولده عضو جمعية المحاسبين الأستاذ علي الهزيم مأدبة عشاء على شرف الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وعدد من أعضاء الجمعية. وتقدم الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالشكر والتقدير على الدعوة الكريمة، متمنين لهما التوفيق والسداد.

تكريم عواطف المنصور لدورها المهني المتميز



قام الرئيس الفخري لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية السيد / يوسف صالح العثمان وأمين السر وعضو مجلس الإدارة والرئيس السابق للجمعية السيد/ فيصل عبد المحسن الطبخ بتكريم الأستاذة / عواطف المنصور لدورها المهني المتميز في أعمال اللجنة الثقافية على مدى سنوات. بالإضافة لقيامها بالمساهمة في بناء مقر مبنى الجمعية والمساهمة في تأسيس الموقع الإلكتروني للجمعية في بداياته.

"المحاسبين" هنأت الدكتور أحمد القطان



تقدم الرئيس الفخري ورئيس وأعضاء مجلس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالتهنئة والتبريكات لرئيس لجنة الأبحاث والدراسات والمؤتمرات الدكتور أحمد القطان بمناسبة حصوله على جائزة البحث العلمي لهذا العام في الجامعة العربية المفتوحة. ويأتي هذا الفوز تكريماً لجهود الدكتور القطان المتميزة في مجال البحث العلمي وإسهاماته الأكاديمية التي انعكست في نشر أبحاث رصينة في مجالات المحاسبة والحوكمة المالية.

67 عضواً عاملاً جديداً في 3 أشهر

(يوليو إلى سبتمبر 2025)

فاطمة عادل يوسف الدلامة
فهد معن عبدالرزاق العيسى
على عبدالله حسن الحسن
عيسى سعود عيسى سعود المخيزيم
ناصر نبيل نجم الياسين
مبارك بدر ناصر الودعاني
سعود عبدالمحسن احمد الخليفة
محمد حمود على الخالدي
ذياب سهل على المطيري
حمد كحيل عيد المطيري
حفصه يوسف محمد النفيسي
حمد احمد حمد العليان
عبدالله غازي عبدالله المشعان
عبدالله خليل حبيب عريان
حمد فالح مفلح الهبيده
عبدالله مطلق مفلح الهبيده
فيصل احمد محمد عبيد
عبدالله محمد ابراهيم الانبجي
شهد محمد جاسم الحريران
بشاير عدنان عبدالله بوقريص
سلمى عبدالله احمد الخلف
مريم اياد سعيد شهاب احمد
انوار احمد عبدالله المريخي
احمد على دالي العتيبي
عيسى حسين ابراهيم الخراز
احمد خليفة عمران البنوان
صقر عدنان محمد العميري
احمد محمد جاسم الشطي
حيدر فاضل محمد جمعه
احمد حسن علي القلاف
عائشة حمد محمد الهاجري



فجر ابراهيم عبدالله الخزام
ريان عبدالرزاق عبدالعزيز المعجل
منيره مصطفى سيد على سيد احمد الرفاعي
فهد براك يوسف الزنكي
بدرية محمد عبدالرحمن عبداللطيف الدعي
احمد عايد نيف العنزي
متعب محمد متعب الصانع
عيسى عبدالعزيز عبدالله اسماعيل
سارة قيصل نوري ابراهيم الزايد
دلال على حمد الابراهيم
عبداللطيف حسين على البصري
احمد محمد صالح العتيبي
وليد خالد فهد العتيبي
شيخه وليد سالم الخليفة
بدر خلف عبدالله ابورمييه المطيري
حمود اسعد حمود الختلان
احمد حسين عبدالله تقى
دانه مساعد حسين القطان
محمد نعيمش فرحان الشمري
حوريه محمد خليفه مبارك
حنين خالد عبدالله حسين علي الملا
محمد سلمان نخيلان المطيري
علي عباس علي ندوم
سالم احمد صالح على المجيبيل
خالد جاسم خليفة النصف
شيخه رياض عبدالعزيز الدعي
محمد عايد محمد دغيمان سرهيد المطيري
فواز مطلق صفران الرشيدى
محمد جمال محمد الخليفي
معالي راشد محمد البطي
احمد نبيل عبدالله الشهران
عبدالله فارس خليفة المطيري
احمد خالد احمد السبيعي
خالد محمد عبدالله الشمري
منار فهد عبدالرحمن اليوسف
دانة طارق على الكندري

مرحباً بالاعضاء الجدد



غرفة تجارة وصناعة الكويت
KUWAIT CHAMBER COMMERCE & INDUSTRY

www.kuwaitchamber.org.kw

الموقع الذي يعرفك بأنشطة الغرفة في خدمة الإقتصاد الكويتي والتعاون العربي والدولي

لاي استفسار يمكن الإتصال على الأرقام التالية :

هاتف مباشر: + 965 22423666 + 965 22423555

بدالة: + 965 1805580 / البريد الإلكتروني: kcci@gmail.com